التأويل البلاغي لما خالف ظاهره القياس الصرفي

في البيان القرآني

إعداد

مصطفى نجاح عبدالعزيز عيسى

مـــدرس البـــــلاغـــة والنـــقـــد

كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنصـــورة

١٤٤٢هـ = ٢٠٢٠م

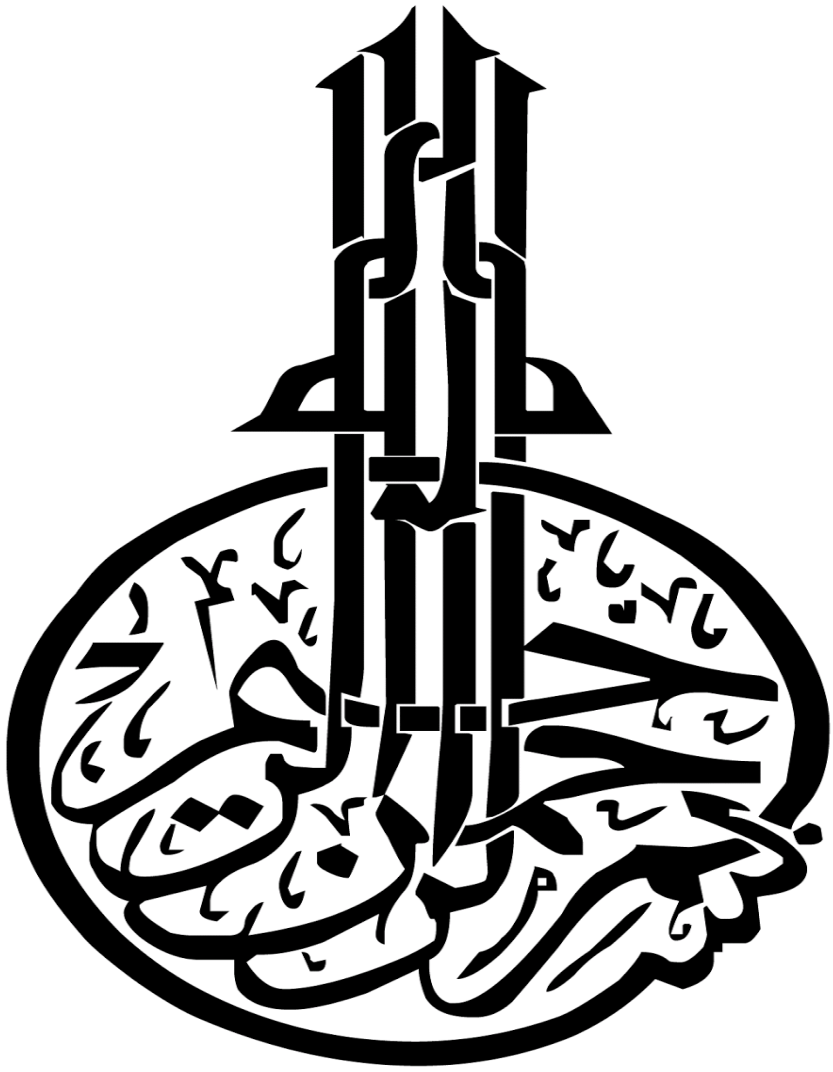

التأويل البلاغي لما خالف ظاهره القياس الصرفي في البيان القرآني

مصطفىٰ نجاح عبدالعزيز عيسىٰ

قسم البلاغة والنقد، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، المنصورة، مصر.

البريد الإلكتروني: mustafanagah.32@azhar.edu.eg

الملخص:

بدأ الباحث بحثه بالحديث عن مفهوم القياس والشذوذ، وما يقترب منهما دلالة، وموقع دراسة (مخالفة القياس) في الدرس البلاغي، والفارق في دلالة المصطلح بين الصرفيين والبلاغيين، ثم كان حديث الباحث عن التأويل البلاغي لما خالف ظاهره القياس الصرفي في أبنية الأسماء إفرادا وجمعا، وفي أبنية الأفعال. وعدول البيان القرآني عن مشهور قواعد الصرفيين كان لمراعاة المقام، ومتطلبات السياق، فلا يمكن لما اشتهر عندهم من قياس أن يقوم مقامه، أو أن يغني غناءه.

الكلمات المفتاحية: التأويل البلاغي – القياس – الشذوذ – مخالفة القياس – فصيح استعمالا.

The Rhetoric Interpretation of whose appearance broke the inflectional morphology in the Qur'anic Rhetoric

Mustafa Najah Abdulaziz Issa
Department of Rhetoric and Criticism, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Mansoura, Egypt.
Email: mustafanagah.32@azhar.edu.eg

Abstract:

The researcher began his research by talking about the concept of morphology and anomaly, their meaning relevance, the point of studying (breaking the measurement) in the rhetorical lesson, and the difference in the meaning of the term between the inflectional and rhetoric. Then, the researcher discussed the Rhetoric interpretation of whose appearance broke the inflectional morphology in the forms of names (singular or plural), and in the forms of verbs. The the Qur'anic Rhetoric did not use the well-known inflectional rules due to the requirements of the context, so it is not possible for their well known morphology to take its place.

Keywords: Rhetoric interpretation - measurement - anomaly - breaking morphology - eloquent use.

المقدمة

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلىٰ أَشرَفِ المُرْسَلِين؛ سَيِّدِنَا مُحمَّدٍ، وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

وَبَعـدُ:

فإنَّه مَن يُطَالِعُ مصنَّفاتِ أهلِ التَّصريف كَثِيرًا ما يقِفُ علىٰ عِبارةٍ لهم في وَسْم بَعضِ مُفْردَات البيانِ القُرآنِيِّ (**شَاذٌّ قِياسًا، فَصِيحٌ اسْتِعْمَالًا**)؛ يَعْنُون بِذلكَ خُروجَ اللَّفْظِ القُرآنِيِّ عن القانُون التَّصريفيِّ، وأنَّه فارَق ما تَواتَرَتْ عليه أقيِسَتُهم.

وعَجيبٌ... فالقرآنُ "أفحَمَ العربَ العَرْبَاء، وأبكَمَ مَن تحدّىٰ به من مَصاقِعِ الخُطَباء، فلم يَتَصدّ للإتيانِ بما يُوازيه أو يدانيه واحدٌ من فُصحائِهم، ولم يَنْهضْ لِمقدَار أقْصَرِ سورةٍ منه ناهضٌ من بُلغائِهم"[1]، فلو كانتْ مِثلُ هذِه الَّتصارِيفِ القرآنيَّةِ خارجَةً عن مألوفِ استعمالِهم؛ لكانَ الأولىٰ بهم - وقَد نَزل عَليْهم يَتحدَّاهم فيمَا بَرعُوا فِيه، وانْمَازوا بِه - أن يَعِيبُوه وَيتَّهِمُوه ... لكنهم عَجَزُوا، فلم يُعَارِضوا إلا السَّيْفَ وحدَه! فكيفَ تَستَقْبِلُه سليقتُهُم، وَهُو لَم يَأتِ عَلىٰ جُمْهُورِ استِعْمَالهم، ومَشْهُورِ تَصَارِيفِهم؟!

ألفَيْتُ دِراسَتَيْن ذَاوتَيْ مَنحًىٰ صَرْفِيٍّ وَجَّهَتا عِنَايَتَهُما إلىٰ تِلك المَوَاضِعِ بِالتَّخرِيجِ والتَّوجِيه؛ الدَّراسَة الأُولىٰ: (**التِّبيانُ فِي تَوجِيهِ ما خَالفَ القِياسَ**

---

[1] **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري١/ ١ ط: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٧هـ.**

الصَّرفِيَّ فِي القُرْآنِ دِرَاسَةٌ صَرفِيَّةٌ قُرآنِيَّةٌ)[1]، وَالأخرىٰ: (**شَوَاذُّ الإعْلَال وَالإبدَال فِي القُرآنِ الْكَرِيم بِرِوَايَةِ حَفْصٍ عن عَاصِمٍ**).[2]

وَكَانت مُعَالجَةُ الدِّرَاسَتَيْن تَسْعَىٰ حَثِيثَةً لِوُجُود "**تَخْرِيجٍ وَجِيهٍ، أو عِلَّةٍ قَوِيَّةٍ**"[3] لِلبَرْهَنَةِ عَلىٰ إثْباتِ وُرُودِ هذهِ الهيئَةِ لِلمُفْرَدةِ القُرآنِيَّةِ عَلىٰ ما تَوَاتَرَتْ عَلَيْه لُغَةُ العَرَبِ! وفِي الوقْتِ ذاتِه هِيَ مَاضِيَةٌ عَلىٰ أَقْيِسَةِ أهلِ التَّصرِيف!

كُنتُ عَلىٰ مَقْنَعٍ أَنَّ البناءَ يَعُوزُه إِكمَالٌ وإِتْمَامٌ؛ وذلكَ بِسُلُوكِ طَرِيقٍ آخَرَ، ومَهْيَعٍ مُغَايِرٍ "أَبْسقَ فَرعًا، وأَحلىٰ جَنىً، وأَعذبَ ورْدًا، وأكرمَ نِتاجًا، وأَنْورَ سراجًا"[4]؛ ذا لأَنَّ طبيعةَ سُلوكِه، والمُضِيِّ فيه لا تَكُونُ إلا بالوقُوفِ علىٰ لَاحبِ السِّيَاقِ، وتَتَبُّعِ مَرَامِي الكَلَام وخَوافِيه؛ بِاستِكْنَاهِ الأَسْرَار والخَبَايَا، والتَّغَلْغُلِ فِي

---

[1] للدكتور/ عبدالله أحمد أحمد طلبة، مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، منشور في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، العدد السابع والعشرون، الجزء الرابع، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، من ص ١٨٨٥ : ٢٠١٨.

[2] للدكتور/ فريد بن عبدالعزيز الزامل السُّليم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ فرع القصيم. منشور في مجلة الدراسات اللغوية؛ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية المجلد الثالث، العدد الثاني، ربيع الآخر – جمادىٰ الآخرة١٤٢٢هـ (يوليو – سبتمبر٢٠٠١م). وقد نص صاحب البحث في المقدمة أنه استند في استخراج مواضع الشذوذ من خلال كتاب: معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم د. أحمد محمد الخراط، وهو مطبوع في: دار القلم- دمشق، ط: الأولىٰ، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

[3] شواذ الإعلال والإبدال في القرآن الكريم، ص المقدمة.

[4] دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني؛ تح: محمود محمد شاكر، ص٥، ط: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط: الثالثة،١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

مَطَاوِيها... وَرَاءَ المَجِيءِ عَلىٰ هَذِه الصُّورَةِ الَّتي هِيَ عَلىٰ غَيرِ المُتَعَالَمِ وَالمَشْهُورِ؛ فكَانَتِ الدِّراسَةُ:

التأويل البلاغي لما خالف ظاهره القياس الصرفي في البيان القرآني

وإيثارُ (**التَّأويل**) لأَنَّ المُعَالَجَةَ ترجعُ بِهذِه المواضِعِ إلىٰ سِيَاقَاتِها؛ فَمِن خِلَالِها يَبرُزُ حُسنُ هَذِه الهَيئَةِ الَّتِي جَاءتْ عَلَيها المُفْرَدَةُ القُرْآنِيَّةُ؛ فهو من الْأَوْلِ، أي: الرُّجوع إلىٰ الأصل، ومنه: المَوْئِلُ للموضِع الذي يُرجَعُ إليه، وذلك هو ردُّ الشَّيءِ إِلَىٰ الغَايَةِ المُرَادَةِ منه... وآلَ مالَه يَؤُولُه إِيَالة إذا أَصلحه وسَاسَه، والائْتِيَال: الإصلاحُ وَالسِّيَاسَةُ[1]. فَالدِّرَاسَةُ مَعْنِيَّةٌ بِمَا يُمْكِنُ أن يُطْلَقَ عَلَيْه شَبَكَةُ العَلَاقَاتِ، الَّتِي تَأْخُذُ مَوْطِنَ العُدُولِ إِلَىٰ مُكَوِّنَاتِ أُفُقِ السِّيَاقِ؛ فَمِن خِلَالِ هَذِه الأُفُقِ يُمْكِنُ صَرْفُ الكَلَامِ عن ظَاهِرِه إِلَىٰ مَا يَتَعَانَقُ وَمَقْصُودُ الذِّكرِ الحَكِيم.

وَآثَرْتُ الْوَصْفَ بِـ(**الْبَلَاغِيّ**)؛ دُونَ أَنْ يَكُونَ (الْبَيَانِيّ) - مَثَلًا - لِأَمْرَيْنِ؛

الْأَوَّلِ: لِانْضِبَاطِ الْمُصْطَلَحِ، وَتَحْدِيدِ مَفْهُومِ دَلَالَتِهِ؛ بِخِلَافِ (الْبَيَانِيِّ).

وَالْآخَرِ: أَنَّهُ جَاءَ فِي الْعُنْوَنَةِ مُصْطَلَحُ (**الصَّرْفِيّ**)، وَالْمُنَاسَبَةُ أَنْ يَكُونَ مُقَابِلُهُ (**الْبَلَاغِيّ**)؛ وَذَلِكَ مُقَابَلَةُ (**نِظَامٍ بِنِظَامٍ**) لِتَبْيِينِ الْفُرُوقِ بَيْنَ طَبِيعَةِ كُلٍّ مِنْهُمَا، وَآلِيّاتِ عَمَلِهِ، وَالقَوَاسِمِ الْمُشْتَرَكَةِ، وَإِمْكَانِيَّةِ وَكَيْفِيَّةِ تَكَامُلِهِمَا.

ثُمَّ كَانَ التَّعبيرُ بِـ(**خَالَفَ ظَاهِرُه القياسَ الصَّرفِيَّ**)؛ دُون إِيرادِ لفظِ (**الشَّاذ**)؛ لِأَنَّه أَشملُ وأوفقُ لِصَنعَةِ التَّصْرِيف؛ فالصَّرفِيُّون لهم تَعَابِيرُ وَمُصطَلَحاتٌ مُتعدِّدةٌ يُطلِقُونَها عَلىٰ مَا خَالفَ قَواعِدَهم؛ مِنها الشُّذوذُ، وَغيرُ مُطَّرِدٍ، وَقليلٌ، ونَادرٌ...، وَقُلْتُ: (**خَالَفَ ظَاهِرُه**)؛ دُون (**خَالَف القِياسَ الصَّرفِيَّ**)؛ لِأَنَّه لَيس ثَمَّةَ مُخالفَةٌ

[1] ينظر: لسان العرب لابن منظور، (أول)، ط: دار صادر - بيروت، ط: الثالثة ١٤١٤هـ.

حقِيقِيَّةٌ لِلقِياسِ؛ إِنَّمَا ذَلكَ فِي ظَاهِرِ الأَمْرِ، وَعندَ النَّظْرَةِ العَجْلَىٰ.. أَمَّا عندَ امتِدَادِ النَّظَرِ واتِّسَاعِه، فَتُبصِرُ ذلكَ له أَصْلٌ تَواتَرَ فِي المَوْرُوثِ العَرَبِيِّ الأَصِيلِ.[1]

وكَانَتْ طَرِيقَةُ المُعَالَجةِ بالوُقُوفِ – أَوَّلًا – عَلىٰ قَوْلِ أهلِ التَّصْرِيف؛ وذَلكَ بِعَرْضِ قِيَاسِهِم التَّصريفِيِّ، وَتَصْرِيحِهم بِخُرُوجِ مَا وَرَد عَلَيه لَفظُ القُرْآنِ، وإِيرَادِ تَعْلِيلِهم وتَأْوِيلَاتِهِم؛ دُونَ إِطَالَةٍ فِي الوقُوف مَعَهم...؛ وَذَلكَ بُغيَةَ الوقُوفِ عَلَىٰ شَاطِئِ التَّأْوِيلِ الْبَلَاغِيِّ، وَمُحَاولةِ الغَوْصِ فِي أسرَارِه؛ عَسَانِي أَنْ أَقِفَ عَلىٰ شَيْءٍ مِن دُرَرِه ولآلِئِه؛ الَّتِي كَانَتْ سَببًا فِي إِيثَارِ هَذِه الصِّيغَةِ، أَو تِلكَ الهَيْئَةِ الَّتِي وَرَدَتْ عليْها المُفردَةُ، وَذَلِك مِن خِلَال تَلَمُّسِ فِقْهِ حَرَكَةِ السِّياقِ، وَتَأَمُّلِ لَمَحَاتِه وَإِشَارَاتِه!

وَكَانَتْ خُطُواتِ الدِّرَاسَةِ تَسْعىٰ جَاهِدةً – قَدْرَ ما تَستَطِيعُ – لِمُحَاوَلَةِ إِيجَادِ جَوَابٍ عَن مَا يَأتِي:

❖ لِمَ كَانَ العُدولُ فِي هَيْئَةِ المُفْرَدَةِ القُرآنِيَّةِ عن الجُمْهُورِ الأَعْظَمِ الَّذِي بَنَىٰ عَلَيهِ الصَّرْفِيون قَوَاعِدَهُم؟

❖ هَل كَانَ من المُمْكِنِ لِلْمَعْدُولِ عنه – مَا اشْتُهِر، وَذَاعَ صِيتُه صَرفِيًّا – أَنْ يُؤَدِّيَ بَيَانِيًّا ما جَادَتْ بِه صِيغَةُ القُرْآنِ؟

❖ هَلْ يُمْكِنُ لِلتَّعلِيلَاتِ اللُّغَوِيَّة، أو التَّصْرِيفِيَّةِ أَنْ تُوَفِّيَ هَذِه المَوَاطِنِ حَقَّهَا فِي التَّأْوِيلِ وَالتَّعلِيلِ؟

❖ هَل ثَمَّةَ ظَوَاهِرُ بَيَانِيَّةٌ يُمْكِنُ أَنْ نَسْتَخْلِصَهَا، أَو أَنْ نَسْتَظْهِرَهَا من خِلَالِ

---

[1] وقد أثبت ذلك الدراستان الصرفيتان، وقد أشرت إليهما.

المُعَالَجَةِ الْبَلَاغِيَّةِ لِهَذِه المَوَاضِعِ؟

اِستَعَنْتُ - بُغْيَةَ مُحَاولَةِ الجَوَابِ عَن ذَلكَ - بِالمَنهَجِ الوصْفِيِّ الَّذِي يُعنَىٰ بِتَحلِيلِ اللَّفظَةِ مِن خِلَالِ سِياقِ وُرُودِها، وَالكَشْفِ عَن أبرَزِ الظَّوَاهِرِ الأسلوبيَّةِ الَّتِي صَاحَبَت العدولَ، وَاسْتِكْشَافِ دَلَالَتِها بَلاغِيًّا، وَمَدىٰ فَاعِليتِهَا في سِياقِ وُرودهَا مِن آي الذِّكرِ الحَكِيمِ.

وقَد جاءَت الدِّرَاسَةُ في مُقدِّمَةٍ، وتَمهيدٍ، ومَبْحَثَيْن، وخَاتمَةٍ، وفَهَارِس.

المُقَدِّمَةُ: أبنْتُ فيها عن أهميَّةِ الموضُوعِ، والهدَفِ مِنْه، ومنْهَجِه، وخُطَّتِه.

والتَّمهيدُ: جاء بِعُنْوانِ: (مَاهيَّةُ القِيَاسِ والشُّذُوذِ).

والمَبْحَثُ الأوَّلُ:(التَّأْويلُ البَلَاغِيُّ لمَا خَالفَ ظَاهِرُه القِيَاسَ الصَّرفِيَّ في أَبنِيَةِ الأسْمَاءِ)، وَفِيهِ مَطْلَبانِ:

المَطْلَبُ الأوَّلُ: مَا خَالفَ ظَاهِرُه القِياسَ الصَّرْفِيَّ فِي أَبْنِيَةِ المُفْرَدَاتِ.

المَطْلَبُ الآخَرُ: مَا خَالفَ ظَاهِرُه القِياسَ الصَّرْفِيَّ فِي أَبْنِيَةِ الجُمُوعِ.

المَبْحثُ الآخَرُ: (التَّأْويلُ البَلَاغِيُّ لمَا خَالفَ ظَاهِرُه القِيَاسَ الصَّرفِيَّ في أَبنِيَةِ الأَفْعَالِ)

ثُمَّ تَأتِي الخَاتِمَةُ، وَفِيهَا أَبرَزُ النَّتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلَتْ إليها الدِّرَاسَةُ، وثَبَتُ المَصَادِرِ والمَرَاجِعِ، وَفِهْرِسُ المَوضُوعَاتِ.

وَلَا أدَّعِي لِنَفْسِي الْإِحَاطَةَ وَالِاسْتِيعَابَ...، لَكِنَّهَا مُحَاوَلَةٌ أَبْغِي وَرَاءَهَا وَضْعَ لَبِنَةٍ فِي هَذَا الطَّرِيقِ، وَمَا تُثْمِرُ عَنه مِن نَتَائِجَ تَكُونُ عَوْنًا لِإِكمَالِ المَسِيرِ، وَإِتمَامِ البِنَاءِ.

وَأَخْتِمُ بنصَّينِ؛ الأَوَّلِ للْإِمامِ الشَّافِعِيِّ: **"لِسَانُ العَرَبِ أَوسَعُ الْأَلْسِنَةِ مَذهبًا،**

وَأَكْثَرُهَا أَلْفَاظًا، وَلَا نَعْلَمُهُ يُحيطُ بجَمِيعِ عِلْمِهِ إِنسَانٌ غَيرُ نَبِيٍّ"[1]، وَالآخَرِ لابْنِ عَطِيَّةَ الْأَنْدَلُسِيِّ: "كِتابُ اللهِ لَو نُزِعتْ مِنهُ لفظةٌ، ثُمَّ أُدِيرَ لِسانُ العَرَبِ فِي أَنْ يُوجَدَ أَحْسَنُ مِنهَا لَم يُوجَدْ. وَنَحنُ تَبِينُ لنَا البَرَاعَةُ فِي أَكثَرِهِ، وَيَخفَىٰ عَلَينا وَجْهُها فِي مَوَاضِعَ؛ لِقُصُورِنا عَن مَرْتَبَةِ العَربِ يَومَئذٍ فِي سَلَامَةِ الذَّوقِ، وَجَوْدةِ القَرِيحَةِ، وَمَيْزِ الكَلَامِ."[2]

أَسأَلُ اللهَ ﷻ أنْ يَتَقَبَّلَ هَذَا العَمَلَ خَالِصًا لِوَجْهِه الكَرِيمِ، وَأَسْتَهْدِيهِ السَّبِيلَ الْأَرْشَدَ، وَالطَّرِيقَ الأَقْصَدَ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الوَكِيلِ.

وَكَتَبَهُ فَقِيرُ عَفوِ اللهِ ورَحْمَتِه:

د. مصطفى نجاح عبدالعزيز عيسى
مدرس البلاغة والنقد في جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية (المنصورة)

---

[1] الرسالة للإمام المطَّلِبِيّ؛ محمد بن إدريس الشافعي؛ بتحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، ص٤٢، ط: مكتبة التراث – القاهرة، ط: ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، ط: الثانية.

[2] المحرر الوجيز المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي؛ تح: عبدالسلام عبد الشافي محمد، ١/ ٥٢، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

(التمهيد)
ماهيَّة[1] (القياس والشذوذ)

(مصطلح القياس)

لغة:

تدور المادة حول معنىٰ (**المساواة والتقدير**)؛ فهو عبارة عن رد الشيء إلىٰ نظيره؛ يقال: قاسَ الشَّيْءَ يَقيسُه قَيْسًا وَقِيَاسًا، واقْتَاسَه وقَيَّسه إذا قدَّره عَلَىٰ مِثَالِهِ، والمِقياسُ: المِقْدار، والمِقْياسُ: مَا قِيسَ به.[2]

واصطلاحًا:

قال ابن الأنباري: "حَمْلُ غير المنقول علىٰ المنقول، إذا كان في معناه."[3]، **وقال**: "هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل. وقيل: هو

---

[1] مَاهِيَّة الشَّيْء: كنهُه وَحَقِيقتُه؛ أُخذت من النِّسْبَة إِلَىٰ (مَا هُوَ، أَو مَا هِيَ). وهي من المصطلحات التي كانت شائعة في العصور الإسلامية الأولىٰ لدىٰ علماء الكلام، وقد سجلتها بعض الكتب المتخصصة، مثل معجم التعريفات للجرجاني؛ ففيه: ماهية الشيء: "ما به الشيء هو هو"؛ تحقيق ودراسة/ محمد صديق المنشاوي، ص١٦٣، ط: دار الفضيلة، القاهرة، د.ت، وانظر: معجم الصواب اللغوي د. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل١/ ٦٥٣ طبعة: عالم الكتب القاهرة ط: الأولىٰ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

[2] ينظر: أساس البلاغة، للزمخشري؛ تح: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، لسان العرب، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، ط: المكتبة العلمية – بيروت، د.ت؛ مادة: (قيس).

[3] الإغراب في جدل الإعراب، لابن الأنباري، ص٤٥؛ مطبوع ضمن: (رسالتان لابن الأنباري الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة)، قدم لهما، وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م. وانظر: الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، قرأه وعلق عليه: د. محمود سليمان ياقوت، ص٢٠٣، ط: دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م، ومعجم التعريفات للجرجاني؛ ص١٥٢، والفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، حققه وعلق عليه/ محمد إبراهيم سليم، ص٧٨، ط: دار العلم والثقافة– القاهرة.

حمل فرع علىٰ أصل بعلة، وإجراءُ حكم الأصل علىٰ الفرع. وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع. وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع. **وهذه الحدود كلها متقاربة.**"[1]

وثمة مصطلحات قريبة الدلالة من مصطلح القياس؛ كـ(**المطرد**): الذي لا يتخلف، و(**الغالب**): أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف. و(**الكثير**): دونه.[2]

و(**القياس**) في عمومه كان مصدر الكثير من القواعد النحوية والصرفية، وكثيرًا ما يستعمل في مقابل مصطلح (**السماع**)؛ فيقال: هو جارٍ علىٰ القياس، أو شاذ عنه، أو يقال: هو شاذ في القياس فصيح في الاستعمال.[3]

وللقياسِ أربعةُ أركان: (**أصلٌ**)، وهو المقيسُ عليه، وهو ما يستحق الحكم بذاته؛ فهو يُبنَىٰ عليه غيرُه. و(**فرعٌ**)، وهو المقيس، وهو ما يستحق الحكم لا لذاته، بل لعلاقة قائمة بينه، وبين الأصل؛ فهو اسم لشيء يُبنَىٰ علىٰ غيره. و(**حكمٌ**)؛ وهو تجريد الظواهر اللغوية بألفاظ وقواعد ضابطة. و(**علةٌ جامعة**)، وهي العلاقة التي تسوغ انتقال حكم الأصل إلىٰ الفرع.[4]

---

(1) لمع الأدلة، لابن الأنباري، ص٩٣؛ مطبوع ضمن: (رسالتان لابن الأنباري الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة)،

(2) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي؛ تح: عدنان درويش، محمد المصري، ص٥٢٩، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثانية، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

(3) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، ص١٩١.

(4) ينظر: الاقتراح للسيوطي، ص ٢٠٨، لمع الأدلة، ص٩٣، ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنىٰ عليها النحاة آراءهم د. محمد عبدالفتاح الخطيب ٢/ ٢٤٦، ط: دار البصائر – مصر، ط: ٢٠٠٦م.

والقياس هو معتمد البصريين والكوفيين علىٰ السواء في بناء قواعدهم؛ بيد أن البصريين اعتمدوا علىٰ الكثرة غير المحددة، والوقوف عند الشاهد الموثوق به؛ في حين اعتمد الكوفيون علىٰ القلة، ويجيزون الاستعمال، وإن لم ينطبق علىٰ القاعدة العامة.[1]

(مصطلح الشذوذ)

لغة:

تدور المادة حول معنىٰ **(الانفراد، والمفارقة)**؛ يقال: شَذَّ يَشِذُّ ويشُذُّ شُذُوذًا؛ أي: انفرد عن غيره، وشذَّ عن الجماعة شذوذًا: انفردَ عنهم. وَشُذَّاذُ النَّاسِ: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم ولا منازلهم. وَشُذَّانُ الحصىٰ: المتفرق منه.[2]

واصطلاحا:

قال أبو البقاء: "المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلىٰ قلة وجوده وكثرته"[3]، قال ابن جني: "وأما مواضع **(ش ذ ذ)** في كلامهم فهو التفرق والتفرد... فجعل أهلُ علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردًا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن

---

[1] ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، ص١٩١، مؤسسة الرسالة – دار الفرقان، سوريا، ط: الأولىٰ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، المعجم المفصل في علم الصرف؛ إعداد: أ. راجي الأسمر، مراجعة د. إميل بديع يعقوب، ص ٣٤٠، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولىٰ، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، المدارس النحوية، د.شوقي ضيف، ص١٦١، ط: دار المعارف، ط:٧.

[2] ينظر: مقاييس اللغة، أساس البلاغة، لسان العرب، المصباح المنير؛ مادة: (شذذ).

[3] الكليات، ص٥٢٩، وانظر: معجم التعريفات، ص١٠٦

ذلك إلىٰ غيره شاذًّا."[1]

وثمة مصطلحات قد تتداخل مع مصطلح (الشذوذ) كالنادر، والضعيف، "والفرق بين الشاذ، والنادر، والضعيف، هو: أن **الشاذ**: يكون في كلام العرب كثيرًا، لكن بخلاف القياس، **والنادر**: هو الذي يكون وجوده قليلًا، لكن يكون علىٰ القياس، **والضعيف**: هو الذي لم يصل حكمه إلىٰ الثبوت."[2]

الكلام من حيث القياسُ والشذوذ على أربعة أضرب:

قال ابن جني: "اعلم ... أن الكلام في الاطراد والشذوذ علىٰ أربعة أضرب: **مطرد في القياس والاستعمال جميعًا... ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال؛** وذلك نحو الماضي من (يذر، ويدع)... والثالث: **المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس**... ومنه (استحوذ، وأغيلت المرأة) ... والرابع: **الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا**؛ وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو؛ نحو: (ثوب مصوون) ...

واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره."[3]

---

(1) الخصائص بتصرف وحذف لأبي الفتح عثمان بن جني؛ تح: محمد علي النجار١/ ٩٦، ٩٧، ط: دار الهدىٰ، بيروت – لبنان، ط: الثانية، د.ت، وانظر: الاقتراح، ص١١٠

(2) معجم التعريفات، ص١٠٧

(3) الخصائص بتصرف، وحذف ١/ ٩٧، ٩٨، ٩٩، وانظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي،١/ ١٩٠؛ تح: مجموعة من المحققين بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ – مكة المكرمة، ط: الأولىٰ، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م، والاقتراح، ص١١٠

مخالفة القياس على خارطة الدرس البلاغي:

تعرَّضَ البلاغيون للكلام عن (**مخالفة القياس**) عند حديثهم عن فصاحةِ الكلمة، ومرادُهم به "**أن تكون الكلمةُ علىٰ خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب**؛ أعني مفردات ألفاظهم الموضوعة، أو ما في حكمها؛ كوجوب الإعلال... وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف.

وأما نحو (أبىٰ يأبىٰ)، و(عور)، و(استحوذ)... وما أشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة، فليست من المخالفة في شيء؛ **لأنها كذلك ثبتت عن الواضع** ... **بل المخالف ما لا يكون علىٰ وفق ما ثبت من الواضع**."[1]

فإن قُلْتَ: ألم يستشهد البلاغيون علىٰ (**مخالفة القياس**) بقول الشاعر:

الْحَمـــد لله الْعلـــي الأَجْلَـــلِ أَعْطَـىٰ فَلَـمْ يَبخـلْ وَلَـم يُبخَّـلِ

ويذكروا فيه أنَّ قولَه: (**الأجلل**) جاء علىٰ غير القياس؛ لأن قياس التصريف (**الأجلّ**) بالإدغام؛ لاجتماع المثلين، وتحرك الثاني، وذلك يوجب الإدغام؟

فكيف بهم ذلك؛ يذكرونه شاهدًا، وصاحبُه "أبو النجم، اسمه الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلي، **وهو من رجاز الإسلام، والفحول المتقدمين في الطبقة الأولىٰ منهم**...، ولمّا رآه رؤبة أعظمه، وقام له عن مكانه، وقال **هذا رجاز**

---

[1] كتاب المطول في شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازاني (بتصرف وحذف)، ص١٩، ط: المكتبة الأزهرية للتراث، مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ، وانظر: شروح التلخيص١/ ٨٨، ط: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسىٰ البابي الحلبي، الأطول للعصام، حققه وعلق عليه: د. عبدالحميد هنداوي، ١/ ١٦٢، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، عقود الجمان في المعاني والبيان للسيوطي؛ بشرح المرشدي١/ ١١، ط: مصطفىٰ الحلبي، ط: الثانية، ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م.

العرب"؟![1]

إنَّه ممن تؤخذ عنهم اللغة، أو – كما قال البلاغيون – **الشاهد مما ثبت عن الواضع؟!**

قُلْتُ: إنّ رجالاتَ البيان كانوا علىٰ وعيٍ كاملٍ، ودقَّةٍ عاليةٍ بما يُقعِّدُونَ له، ويستشهدون عليه؛ قال ابنُ يعقوبٍ المغربيّ: " ويتقرر – يقصد عدم المخالفة – **بثبوت الاستعمال الكثير**، ولو كان علىٰ خلاف القياس... **فصارت في تقرر حكمها عن الواضع بالاستعمال الكثير كالداخلة في القانون**.. ولذلك كانت العبارة الجامعة أن يقال: **المخالفة كون الكلمة علىٰ خلاف ما ثبت فيها عن الواضع بالاستعمال الكثير**."[2]

أي إن كثرة استعمال الواضع؛ مع عدم دخول الكلمة في القياس التصريفي يجعلها غير مخالفة للقياس البلاغي؛ لأنها – حينئذ- كالداخلة في (**القانون الصرفي**)، ولا يكون انتفاء الفصاحة عنها، وثبوت المخالفة لها إلا في حالة عدم ثبوتها عن الواضع؛ وعدم كثرة دورانها علىٰ لسان الواضع.

(مخالفة القياس) بين مقصود البلاغيين، والصرفيين:

بان مما سبق عن مفهوم مخالفة القياس، الذي هو مخل بفصاحة الكلمة، وهو عيب من عيوبها أنه يكون فيما تحقق فيه أمران:

الأول: كون الكلمة علىٰ خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب.

---

[1] معاهد التنصيص علىٰ شواهد التلخيص، لأبي الفتح العباسي؛ تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، (بتصرف، وحذف)١/ ١٨ : ٢٠، ط: عالم الكتب، بيروت.

[2] مواهب الفتاح؛ (ضمن شروح التلخيص)، بتصرف وحذف،١/ ٨٨، ٨٩.

والآخر: ألا يكون مما ثبت عن الواضع، ولا مما كثر استعماله.

أي إن مقصد المصطلح بلاغيًّا يُعنَىٰ بما **خالف القاعدة الصرفية، ولم يثبت وروده عن العرب**... فمتىٰ وجد الأمران كان القضاء علىٰ الكلمة بغير الفصاحة، واستحقت أن يطلق عليها أنها (**مخالفة للقياس**).

أما مقصد المصطلح صرفيًّا – عند إطلاقه– فلا يُعنىٰ به الضعف، وعدم الفصاحة؛ إنما يُعنَىٰ به – كما سبق – **"ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلىٰ غيره"**[1]؛ فما أطلق عليه الصرفيون أنه شاذ، أو مخالف للقياس فهو **فصيح صحيح**، "لكن لا يتفق والقاعدة العامة التي بني عليها الباب؛ ومن ثم يحفظ ولا يُقاس عليه.

وهذا أمر مهم يلزم اعتباره في هذا الباب؛ فـ(**الشذوذ**) إنما هو شذوذ عن القواعد الموضوعة بعد استقصاء لأوضاع العربية وأحوالها، وليس شذوذًا عن سنن العربية وطبيعتها، بل هو منها، وداخل فيها."[2]

يقول الإمام الشاطبي – رحمه الله – :"ورُبَّمَا يظُنُّ من لم يطلع علىٰ مقاصد النحويين أن قولهم: شاذ، أو: لا يُقاس عليه، أو: بعيد في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيف في نفسه، وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن، فيقومون في ذلك بالتشنيع علىٰ قائل ذلك، وهم أولىٰ – لعمرُ الله – أن يُشنَّع عليهم، ويُمال نحوهم بالتجهيل والتقبيح؛ فإن النحويين إنما قالوا ذلك لأنهم لما استقرَوا كلام العرب ليقيموا منه قوانين يحذىٰ حذوها وجدوه علىٰ قسمين: **قسمٌ سهُل عليهم**

---

[1] الخصائص١/ ٩٨

[2] ضوابط الفكر النحوي١/ ٤٧١

فيه وَجهُ القِياس، ولم يعارضْه مُعارضٌ لشياعه في الاستعمال، وكثرةِ النَّظَائر فيه، فأعملوه بإطلاقٍ علمًا بأن العرب كذلك كانت تفعل في قياسه.

وقسمٌ لم يظهر لهم فيه وجهُ القياسِ، أو عارَضَه معارضٌ لقلَّتِه وكثرة ما خالفه، فهنا قالوا: إنه شاذ، أو موقوف علىٰ السماع، أو نحو ذلك، بمعنىٰ أننا نتَّبعُ العرب فيما تكلموا به من ذلك، ولا نقيسُ غيرَه عليه، لا لأنه غيرُ فصيحٍ، بل لأنا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليلِ أن يُقاسَ عليه، أو يَغْلِبُ علىٰ الظنّ ذلك، وترىٰ المعارض له أقوىٰ وأشهر وأكثر في الاستعمال."[1]

وعدم الوقوف علىٰ التفرقة في دلالة المصطلح صرفيا وبلاغيا قد يوقع في شيء من اللبس أو الخلط؛ كما جاء في البُغية: "المراد به **(القياس اللغوي)**... ومخالفته بأن تكون الكلمة علىٰ خلاف ما ثبت عن الواضع، وقد حمله بعضهم علىٰ **(القياس الصرفي)، وهو خطأ؛ لأن مخالفة القياس الصرفي لا تخل دائما بالفصاحة؛ إذ توجد كلمات كثيرة فصيحة علىٰ خلافه؛** وذلك مثل:(آل، وماء، ويأبىٰ، وعَوِرَ يَعْوَر)، هذا ويدخل في مخالفة القياس اللغوي ككل ما تنكره اللغة لمأخذ لغوي، أو صرفي، أو غيرهما."[2]

أحسب أن ما جاء في عجز الكلام مغاير لما ورد في صدره؛ إذ إنه ذكر في صدر العبارة أن الكلمة تكون (مخالفة للقياس) إذا كانت **علىٰ خلاف ما ثبت عن الواضع**، ثم يرىٰ إطلاق (مخالفة القياس) لكل مخالفة لغوية، **ويخطئ من**

---

[1] المقاصد الشافية ٣/ ٤٥٦، ٤٥٧.

[2] بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (المعاني، والبيان، والبديع)، ١/ ١٥، ط: مكتبة الآداب – القاهرة، ط: الأولىٰ، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

خصصها، وجعلها مقيدة بـ(القياس التصريفي)، يعلل لذلك بأن (مخالفة القياس الصرفي لا تخل دائما بالفصاحة؛ إذ توجد كلمات كثيرة فصيحة علىٰ خلافه)!

نعم مخالفة القياس الصرفي لا تخل دائما بالفصاحة؛ ما دامت أنها ثابتة عن الواضع؛ فهو- رحمه الله - لم يفرق بين شيئين؛ الأول:(**ما خالف القياس الصرفي، لكنه ثبت عن الواضع**)، وليس هذا ما عناه البلاغيون في حديثهم عن مخالفة القياس؛ إنما هو ما عناه الصرفيون بالشذوذ، ومخالفة القياس، وعليه كان قولهم: (**شاذ قياسًا، فصيح استعمالًا**)، الشيء الثاني:(**ما خالف القياس الصرفي، ولم يثبت وروده عن الواضع**)، وهو محطُّ حديث البلاغيين، وموضع كلامهم في العيوب المخلة بفصاحة الكلمة، وهو ما أرادوه بمصطلح (مخالفة القياس)

نخلص من هذا كله بالقول:

إن مفهوم الشذوذ، أو مخالفة القياس مصطلحًا صرفيا يُعْنَىٰ به الندرة، أو المجيء علىٰ القليل، ولا يَعْنِي إطلاقُهم دلالة الضعف أو الخطأ؛ في حين أراد البلاغيون من (مخالفة القياس) دلالة الخطأ والضعف لمخالفته القانون التصريفي، والواضع اللغوي.

الصرفيون؛ مع سلامة مقصدهم، في إطلاق مصطلح الشذوذ، أو مخالفة القياس =يحاولون إيجاد مسوغ استدعىٰ ذلك الخروج عن القياس، أو مسوغ يدخله في قواعدهم، وأن يكون سائرًا علىٰ أقيستهم، والمتتبع مؤلفاتهم يستطيع من خلال الوقوف علىٰ أبواب التصريف ومسائله أن يلتقط منها، "فلا نعدم أن نجد إشارات لمسوغات هذه الظاهرة عند اللغويين القدامىٰ، الذين تنبهوا إليها في مصنفاتهم النحوية والصرفية؛ كتلك التي تظهر في مسائل النسب، والتصغير، والمصادر، واسمي المكان والزمان، وجمع التكسير؛ **كأمن اللبس، والتخفيف، والشهرة، والضرورة الشعرية، وما يحمل علىٰ لغة قوم، وما يحمل علىٰ النظير...**"[1]

وهذه المسوغات أو العلل الصرفية تمثل بدورها آلية ومكونا يتعامل مع (**القياس**) من داخل النظام الصرفي، ثم إن آلية هذه العلل تتيح التعامل مع المخالفة بشكل يقلل من أضرار اصطدامها بقواعد القياس؛ فهي مكون يتكامل مع (القياس)، وذلك يمنح القياس الصرفيَّ أسبابَ بقائِه وحياته وتطوره.

من ناحية أخرىٰ إذا نظرنا إليها ألفيناها مسوغاتٍ لغوية، تتسم بالعمومية والشيوع، فالواحد منها يصلح إطلاقه علىٰ أكثر من موضع؛ فليس ثمة خصوصية لهيئة اللفظة، أو طبيعة السياق الذي جاءت فيه!

أما دراسة (**التأويل البلاغي**) فلها منحىٰ آخر، مختلف ومغاير، هي تمضي

---

[1] ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د. حسين عباس الرفايعة، ص٣٢، ط: دار جرير – عمان، ط: الأولىٰ ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م.

قدما مع اللفظة من خلال استدعاء سياق الورود، والتفرس في مراميه؛ فهو الذي يكشف ويجلي سر عدول البيان القرآني عن جمهور الاستعمال، الذي منه أخذوا الحكم، واستقوا القاعدة إلىٰ النادر منه والقليل، وأن هذا المشهور والكثير لا يمكن له أن يقوم أو أن يحل محل النادر أو القليل!

كذلك كانت دراسة (**التأويل البلاغي**) حريصة – كل الحرص– علىٰ التقاط أبرز الظواهر التي بانت في المعالجة السياقية لهذه المواضع، وتكشفت من خلاله.

مضت الدراسة في ذلك إيمانا منها **بخصوصية هيئة المفردة القرآنية**؛ فكما أن كل لفظة لها خاصية تتميز بها عن صاحبتها – كما قال الإمام الخطابي –[1]... فكذلك كل هيئة تكون عليها الكلمة لها بعد دلالي يتباين عن غيرها؛ فـ"الكلمةُ القرْآنيةُ ذات أبعاد عدة كلُّ بُعْدٍ منها رافِدٌ من روافِد الدلالة علىٰ معاني الهدىٰ إلىٰ الصراط المستقيم الذي جاء القرآن الكريم لتحقيقه؛ لها **بعد صوتي تنغيمي، وبعد هيئة وصيغة، وبعد أصل لغوي تكونت منه، وبعد موقع** وقعت فيه بدوائره المتعددة؛ دائرة الموقع في الجملة، ودائرة الموقع في الآية، ودائرة الموقع في المعقد (الفصل)، ودائرة الموقع في السورة، ودائرة الموقع في القرآن كله، هذه خمس داوئر متداخلة كل دائرة في داخل التي بعدها وأعمها جميعا دائرة الموقع والسياق الكلي للقرآن الكريم

هذه الأبعاد كلها ينحدر منها العطاء الدلالي للكلمة القرآنية، وعلىٰ قدر وعي

---

[1] **بيان إعجاز القرآن، ص٢٩، مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، حققها، وعلق عليها/ محمد خلف الله أحمد، د. محمد زغلول سلام، ط: دار المعارف، ط: الثامنة، ط: ٢٠١٥م.**

المتلقي هذه الأبعاد والجمع بينها في تلقيه يكون اقتداره علىٰ أنْ يقترب من المعنىٰ القرآني الكريم المجيد.

فالنظر في الكلمة القرآنية لن يكون في حقيقته نظرًا في مفردة بل هو نظر في كلمة نورانية ربانية قامت في بناء جملةٍ قامت في بناء آية قامت في بناء معقد قام في بناء سورة قامت في بناء القرآن الكريم كلِّه، وكلُّ بناءٍ من هذه الأبنية المتصاعدة يأخذ من سابقه ويعود عليه بفيض من عطائه وهذا يجعل الناظر في المفردة القرآنية حالا مرتحلا، لا يحل في دائرة من دوائر السياق إلا ليرتحل منها إلىٰ أخرىٰ يجمع منها فيضًا من العطاء."[1]

*** *** ***

[1] شذرات الذهب دراسة عربية في بيان القرآن الكريم، د. محمود توفيق محمد سعد، ص٣٥، ط: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ، وانظر: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفىٰ صادق الرافعي، ص١٥٠، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، ط:٨، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م.

المبحث الأول

التأويل البلاغي
لما خالف ظاهره القياس الصرفي في أبنية الأسماء

المطلب الأول

(ما خالف ظاهره القياس الصرفي في أبنية المفردات)

توقَّفَ البحثُ فيما خالفَ ظاهِرُه القياسَ الصرفيَّ في بناءِ المفردةِ معَ أربعةِ مَوَاضعَ؛ نَصَّ عليها الصرفيون بالشُّذوذ القياسيِّ؛ منها ما ارتبَطَ بالصِّيغَةِ الصرفيَّةِ؛ حيثُ الإعلالُ بالحذفِ، والإعلالُ بالقلب، وثالثُها ورابعُها حيث مجيءُ المصدرِ علىٰ غيرِ قياسِ وزْنِه التَّصريفيِّ؛ وذلك كمَا يَأتِي:

- ثبوت الواو في مصدر المثال الواوي:

قال سبحانه: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَاۖ ... ﴾ [البقرة: ١٤٨].

أهلُ التَّصريف يقولون: إذا كان الفعلُ الماضي ثلاثيًّا، واويَّ الفاء، مكسورَ العين في المضارع وجب حذف الفاء (الواو) من مضارعه، وأمره، ومصدره؛ مثل: (وَعَد، يَعِد، عِدْ، عِدَة).

"وقد ورد إتمام (فِعْلة) شاذًّا، قالوا: (وَتَرَه وَتْرًا وَوِتْرَةً) بكسر الواو؛ حكاه أبو علي في أماليه."[1]

وعليه فالقياسُ أن يقال – في غير القرآن– :(**وَلِكُلٍّ جِهَةٌ هُو مُولِّيهَا**).

وعلّلوا الإتمام في (وِجْهَة) بقولهم:

– "وأما قولُه تعالىٰ: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجۡهَةٌ ﴾ فهو من الشاذ؛ كأنه خرج منبهة علىٰ

---

[1] شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك؛ تح: محمد محيي الدين عبدالحميد٣/ ٨٨٦، ط: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط: الأولىٰ،١٣٧٥هـ ١٩٥٥م، وانظر: التبيان في توجيه ما خالف القياس الصرفي في القرآن، ص١٩٨٣.

الأصل."[1]

- وقال ابن جنِّي: "قال لي أبو علي: الناس في (وِجْهَةٍ) علىٰ ضربين: فمنهم من يقول: إنها مصدرٌ شذَّ؛ كما ذهب إليه أبو عثمان. ومنهم من يقول: إنها اسم لا مصدر، بمنزلة (وِلْدَةٍ، وَإِلْدَةٍ)؛ فأما من ذهب إلىٰ أنها مصدر، فمذهبه فيه أنه خرج عن القياس كما خرج أشياءُ، منها ما ذكره أبو عثمان، ومنها غيره. وأما مَن ذهب إلىٰ أنها اسم، فإنه هَرَب إلىٰ ذلك؛ لئلا يحمله علىٰ الشذوذ ما وجد له مندوحة عنه."[2]

- وقال السمينُ: "والظاهرُ أَنَّ الذي سَوَّغَ إثباتَ الواوِ وإنْ كانَتْ مصدرًا أنها مصدرٌ جاءَتْ علىٰ حَذْفِ الزوائدِ... لَتَوَجَّه أو اتَّجَه."[3]

التأويل البلاغي لثبوت الواو:

ثلاثة تأويلات تصريفية في تعليل الإتمام؛ جليٌّ سمْتُ التعميم في تعليل ابن يعيش، و(الهروب!) من الشذوذ للقول باسميتها في نص ابن جنِّي! والقياس التصريفي في تعليل السمين.

---

[1] شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش؛ تح: فخر الدين قباوة، ص٣٤١، ط: المكتبة بحلب، ط: ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م

[2] المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني؛ تح: إبراهيم مصطفىٰ، عبدالله أمين١/ ٢٠١،٢٠٠، ط: وزارة المعارف العمومية- إدارة إحياء التراث القديم- إدارة الثقافة العامة، ط:١، ١٣٧٦هـ ١٩٥٤م.

[3] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (بتصرف وحذف) للسمين الحلبي؛ تح: د. أحمد محمد الخراط، ٢/ ١٧٢ ط: دار القلم، دمشق.

ولنتركها – بداءةً – جانبا؛ فلا نَبْغِيها حَكَمًا في التوجيه والتأويل؛ حتىٰ لا يضطرنا لوجه نهرُب إليه، وآخر نهرب منه!! ولنُولِّ وِجْهَة القول تجاه سياق ورود اللفظة لنستمع إلىٰ قوله وحُكْمه؛ فما دام اللفظ له أكثر من محمل؛ فلا بدَّ من تباين المعنىٰ وتغايره؛ فأيهما تعاضد مع سياق الورود كان هو الأحرىٰ بالقبول والتوجيه!

وقبل الوقوف مع سياق الورود ينبغي – أولا – تبصُّرُ الجانبِ الدّلاليّ لكل من التوجيهين للفظة.

اللفظةُ علىٰ عدِّها (**اسم مكان**) تكون متمحَّضة للدلالة المكانية فحسب، أما (**المصدر**) فدلالته لها منحًىٰ آخر؛ هي تُعنَىٰ بـ(**الحدث، وفاعله**)؛ فتدل علىٰ التَّوَجُّه، ومن قام به، "وسر هذا الفرق أن المصدر ... بمنزلة تكرار الفعل ...، والفعل لا يخلو عن فاعله أبدا."[1]

أما عن سياق ورودها في آي الذكر الحكيم فاللفظة لم ترد سوىٰ مرة واحدة؛ في قوله سبحانه: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ... ﴾ [البقرة: ١٤٨]، والسياق فيه معقودٌ للحديث عن حادث تحويل القبلة، ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ... ﴾ [البقرة:١٤٤]، استتبعه الحديث عن حال أهل الكتاب، وما هم عليه من جحود وتكذيب؛ فما تركوا قبلة البيت الحرام لشبهة إنما عنادا ومكابرة؛ ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ

---

[1] بدائع الفوائد بتصرف وحذف ٢/ ١٣٧، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٥﴾ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة ١٤٥، ١٤٦]

وبناء على استبصار الجانبين للفظة؛ (الدلالي، والسياقي) يمكن:

❖ **أن تكون (اسم مكان) للمتوجَّه إليه:**

ومعنىٰ قوله: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ ﴾ أي: لكل أهل دين وملة وجهة وقبلة يتوجهون إليها في عبادتهم؛ فلأهل الكتاب قبلتهم، ولأمة الإسلام قبلتهم التي هداهم الله إليها. وقولُه سبحانه: ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ ﴾ أي: قد هديتكم للقِبلة التي ضلَّت عنها اليهود والنصارىٰ، وسائرُ أهل الملل غيركم، فبادروا بالأعمال الصالحة، وحافظوا علىٰ قبلتكم، فلا تضيِّعوها كما ضَيَّعتها الأمم قبلكم، فتضلُّوا كما ضلوا.[1]

❖ **أن تكون مصدرا دالًّا علىٰ الحدث وصاحبه:**

والمعنىٰ في قوله: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ ﴾ أي: ولكلِّ أمة وجهة وشأن في طاعة الله، وامتثال أوامره سبحانه؛ فالمؤمنون وجهتهم سمعنا وأطعنا، أما أهل الكتاب فسمعنا وعصينا، وهذا من أعظم الدروس التي أسفر عنها حادث تحويل القبلة؛ قال الحرالي:" ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ ﴾ إشعار باختلاف جبلات أهل الملل، وإقامة كل طائفة منهم بما جبلت عليه"[2]. وقوله سبحانه: ﴿فَاسْتَبِقُوا

---

[1] ينظر: تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري؛ تح: أحمد محمد شاكر، ٣/ ١٩٦، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الأولىٰ، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

[2] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للإمام البقاعي ٢/ ٢٣٠، ط: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

ٱلْخَيْرَٰتِۚ ﴾ أي: فبادروا وسارعوا بالانقياد لأمر الله، والسمع والطاعة فيما تؤمرون به؛ فإن انقيادكم خير لكم، ولا تلتفتوا إلىٰ ما عليه الجاحدون المكذبون.[1]

ومن ثم فإن ورود اللفظة علىٰ هذه الصورة ﴿ وِجۡهَةٌ ﴾ فيها ضَمٌّ لمكوِّنات السياق، وجمْعٌ لأجزائه؛ الوِجْهَةُ التي يُعْنَىٰ بها الناحية والاتجاه لكل أهل دين وملة.. والوجهةُ التي يُعنىٰ بها جِبِلّة كل أمة، وشأنها تجاه أوامره سبحانه..

تأمل! لو جاء اللفظ علىٰ صورة (جِهَة) ألم يكُ متعيِّنًا لمعنًىٰ واحدٍ؛ (**الدلالة المكانية**)؟ فيقصر معها حبلُ المعنىٰ، ولا يكون محيطا بمكونات السياق!

وظاهرةُ (**الاتِّساع في المعنىٰ**) وطرائقه التي يأتي عليها؛ تسترعي وقوف رجالات البيان، ولستُ أعني بذلك مصطلح (**الاتِّساع**) البديعيّ[2] بمعناه القاصر؛ إنما أعني كل ما يتسع فيه تأويل المعنىٰ، ومجاري الكلام معه؛ سواء أكان حرفا بهيئة معينة، أم كلمة بما تحتمله صورتها أو إعرابها، أو جملة، أو تركيبا...

*** *** ***

---

[1] التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للرازي٤/ ١١٤، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثالثة، ط: ١٤٢٠هـ.

[2] ينظر: تحرير التحبير لابن أبي الإصبع العدواني، تح: الدكتور حفني محمد شرف، ط: المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية.

- تصحيح عين (فُعْلَى) وصفًا:

قال تعالىٰ: ﴿ إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ... ﴾ [الأنفال:٤٢]

يقول أهلُ التصريف: إذا وقعت الواو لامًا لـ(فُعْلَىٰ) وصفًا قلبت ياءً؛ نحو﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴾ [الصافات:٦]، فإن كانت (فُعْلىٰ) اسمًا؛ نحو: (حزوىٰ) لم تُغَيَّر؛ وذلك فرقًا بين الاسم والصفة. وأما قولُ الحجازيين: (القصوىٰ) فشاذٌّ قياسًا؛ فصيحٌ استعمالًا؛ "لوروده في قوله تعالىٰ: ﴿ وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ ﴾ [الأنفال:٤٢]".[1]

وعليه فالقياسُ التصريفيُّ أن يُقالَ – في غير القرآن –:(**إِذْ أَنْتُم بِالعُدْوَة الدُّنْيا وَهُم بِالعُدْوةِ الْقُصْيَا**).

وعللوا ورود الوصف بالتصحيح؛ دون إعلالٍ بقولهم: نبّه به علىٰ الأصل، كما في استحوذ والقود[2]؛ قال العكبريّ: "فأمّا (قُصوىٰ) فهي صفةٌ، وقد خرجَتْ علىٰ الأصل، وهو شاذٌّ، مُنبِهٌ علىٰ الأصلِ في الجميعِ".[3]

---

[1] حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان٤/ ٤٣٧، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولىٰ ١٤١٧ هـ ط١٩٩٧م، وانظر: أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك لابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ٤/ ٣٤٥، ط: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص٣٠١.

[2] ينظر: أوضح المسالك٤/ ٣٤٥.

[3] اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري؛ تح: غازي مختار طليمات٢/ ٤٢٥، ط: دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سورية، ط: الأولىٰ ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

التأويل البلاغي لتصحيح عين (فُعلى) وصفا:

ليت شعري! ألم يسْتَرِعِ بصائرَ الصرفيين في تعليلهم الذي ذكروه مجيءُ الوصفين في سياق واحدٍ من آي الذكر الحكيم؟! بل إن الوصفين جاءا في جملتين، معطوف إحداهما علىٰ الأخرىٰ ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وليس الوصفان بمعزل في النظم القرآني!

لِمَ لَم يُراعَ التصحيحُ في كلا الوصفين؟ أو يكون الإعلال فيهما معًا؟ ولمَ روعي في أحدهما؛ دون الآخر؛ فرُوعي في وصف ﴿ٱلْقُصْوَىٰ﴾، ولم يُراعَ في وصف ﴿ٱلدُّنْيَا﴾؟! وهل يمكن أن تُستبدَل تلك المراعاة؟

استفهاماتٌ أحسبُها لم تكُ حاضرةً في تعليلهم؛ لأنه تعليلٌ غير مؤسس علىٰ سياق القول، ولم تُراعَ فيه خصوصية النظم؛ إنما هو تعليل يَنْجَرُّ لكل ما خالف معهود قواعدهم؛ فاحتَوشَه – كما ترىٰ – طابعُ العمومية والاستغلاق معًا!

وقبل محاولة الكشف عن السر البياني وراء التصحيح في ﴿ٱلْقُصْوَىٰ﴾، والإعلال في﴿ ٱلدُّنْيَا﴾ ثمَّةَ سؤالٌ يطرح نفسه علىٰ المقام، أحسبُ أنَّ في الجواب عنه يلوح السر في ذلك؛ مفاده: لمَ أبان النظم القرآني عن جُغرافيَّة المعركة في بدر، وأخبر عن الموقع المكاني، وذكر مراكز الفريقين؟

يُجيب علامةُ خوارزم بقوله: "الفائدة فيه الإخبار عن الحال الدالة علىٰ قوة شأن العدوّ وشوكته، وتكامل عدّته، وتمهد أسباب الغلبة له، وضعف شأن المسلمين، والتياث أمرهم، وأنّ غلبتهم في مثل هذه الحال ليست إلا صنعًا من الله – سبحانه – ودليلا علىٰ أنّ ذلك أمر لم يتيسر إلا بحوله وقوّته، وباهر قدرته. وذلك أنّ العدوة القصوىٰ التي أناخ بها المشركون كان فيها الماء، وكانت

أرضًا لا بأس بها. ولا ماء بالعدوة الدنيا، وهي خبار تسوخ فيها الأرجل، ولا يمشىٰ فيها إلا بتعب ومشقة."[1]

لله درُّ جارِ الله! من جوابه يمكن أن يُستقَىٰ التأويل البلاغيُّ في الإعلال والتصحيح!

إنَّ الإعلالَ في الوصف المكاني للمؤمنين ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ فيه تغليبٌ (**للدّلالة الوصفية**)؛ أي القرب من ناحية المدينة (**فالإعلال منوطٌ بالوصف**)، فليس في دلالة المكان ما يعطي قوة لجماعة المؤمنين؛ إذ كان دَهْسًا عسِرًا، تغيبُ فيه الأقدام، ويشقُّ علىٰ مَن يمشي فيه!

والتصحيحَ في الوصف المكانيِّ للكافرين ﴿ٱلۡقُصۡوَىٰ﴾ فيه تغليبٌ (**للدّلالة المكانية**)، وما عليه طبيعة موقعهم من أسباب النصر والغلبة، (**فالتصحيح منوط بالاسم**)، ففي المكان من عوامل النصر والظفر؛ إذ كانت أرضًا متوسطة الصلابة!

"وقد أريد من هذا الظرف وما أضيف إليه تذكيرهم بحالة حرجة كان المسلمون فيها، وتنبيههم للطف عظيم حفَّهم من الله ﷻ، وهي حالة موقع جيش المسلمين من جيش المشركين، وكيف التقىٰ الجيشان في مكان واحد عن غير ميعاد، ووجد المسلمون أنفسهم أمام عدو قوي العدة والعدة والمكانة من حسن الموقع"[2]، فبعث اللهُ السّماء، فأصاب رسول الله ﷺ وأصحابه منها ماء لبَّد لهم

---

[1] الكشاف ٢/ ٢٢٣

[2] تفسير التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور ١٠/ ١٦، ١٧، ط: دار سحنون للنشر والتوزيع- تونس، ط: ١٩٩٧هـ

الأرض، ولم يمنعهم من السير، وأصاب قريشا منها ماء لم يقدروا علىٰ أن يرتحلوا معه.[1]

أرأيتَ كيف أنه من خلال الإعلال والتَّصحيح كانت مراعاة جانب علىٰ آخر، وأن في ذلك مراعاة لسياق الآيات، وما جاء عليه مقصود حديثها؟ فلم يكُ الإعلال في أحدهما، والتصحيح في الآخر اعتباطًا، أو بمعزل عن سياق تنزل الآيات!

*** *** ***

[1] ينظر: السيرة النبوية لابن كثير، تح: مصطفىٰ عبد الواحد ٢/ ٤٠٠، ط: دار المعرفة، لبنان، ط: ١٣٩٥هـ ٩٧٦م

- **(فِعّال) مصدر (فَعَّلَ)**:

قال تعالىٰ: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ:٢٨]

أهلُ التصريف يقولون: "لا بُدَّ لكل فعلٍ غيرِ ثلاثيٍّ من مصدرٍ مَقيسٍ؛ فقياسُ (**فَعَّلَ**) – بالتشديد – إذا كان صحيحَ اللَّام: (**التفعيلُ**)؛ كالتَّسليم، والتَّكليم، والتَّطهير ...، وما خرج عما ذكرناه فشاذ؛ كقولهم: (**كَذَّبَ كِذَّابا**)."[1]

وعليه فالقياس التصريفي أن يُقال – في غير القرآن – :(**وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنا تَكْذِيبَا**).

وعللوا مجيء المصدر على (فِعّال) بقولهم: إنَّ (فِعَّالًا) في حقيقة الأمر هو أصل (**تفعيل**)؛ قال ابن السراج: "وكان أصلُ هذا المصدر أن يكون (**فِعَّالًا**)؛ كما قلتَ: (**أَفْعلتُ إفْعَالًا**)، ولكنه غُيِّر ليبينَ أنه ليس ملحقًا، ولو جاء به جاءٍ علىٰ الأصلِ لكان مصيبًا؛ كما قال الله – جلَّ ذكره – : ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ:٢٨]."[2]

وقال الفراء:" هي لغةٌ يمانيَّة فصيحة؛ يقولون: كذَّبت به كِذَّابا، وخرّقت القميص خِرَّاقا، وكل (**فعّلت**) فمصدره (**فِعّال**) فِي لغتهم مشدد".[3]

التأويلُ البلاغيُّ لإيثار المصدر (كِذَّابا):

بداءةً صيغة (**فَعَّل**) ثبتَ لها أربعة مصادر؛ في اللسان: "مصدرُه قد يجيءُ علىٰ

---

[1] أوضح المسالك، بتصرف وحذف٣/ ٢١٤، ٢١٥، وانظر: الأصول في النحو٣/ ١١٦، والتبيان في توجيه ما خالف القياس الصرفي في القرآن، ص١٠، وما بعدها.

[2] الأصول في النحو٣/ ١١٦

[3] معاني القرآن للفراء؛ تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: أ. علي النجدي ناصف٣/ ٢٢٩، ط: دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، مركز تحقيق التراث، ط: الثالثة، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

(**التَّفْعِيلِ**)؛ مثلَ: التَّكْلِيم، وعلىٰ (**فِعَّالٍ**)؛ مثْلَ: كِذَّابٍ، وعلىٰ (**تَفعِلَة**)؛ مِثْلَ تَوْصِيَة، وعلىٰ (**مُفَعَّلٍ**)؛ مثلَ: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩]."[1]

اصطفىٰ البيانُ القرآنيُّ وزن (**فِعَّالٍ**)، يوجِّهُه ابنُ عاشور بقوله: "وأُوثر هذا المصدر هنا دون (**تَكْذِيب**)؛ لمراعاة التماثل في فواصل هذه السورة، فإنها علىٰ نحو ألف التأسيس في القوافي، والفواصل كالأسجاع، ويحسن في الأسجاع ما يحسن في القوافي."[2]

توجيهٌ – كما ترىٰ– لا يشفي غلة رجالات البيان؛ فهو يُعنىٰ بالجانب اللفظي وحده؛ دون أن يمس جانب المعنىٰ... فلا يفي بحق لغة الإعجاز!

وما أحسبه في التوجيه: أنّ تعداد المصادر وتنوعها لفعل واحد أشبهُ بأبناء علَّات! فهي وإن تعددت لأصل واحد؛ إلا أن لكل مصدر نوعَ دلالة يتفرَّد بها وينماز؛ فلا تبصرها في صنوه وأخيه! تلك الدلالة التي تتناسب مع سياق وروده؛ ومن ثم أُوثر فيه دون غيره؛ حيث لا يمكن أن يسدَّ مسدّه، أو يغني غناءه!

فوزن المصدر (**فِعَّال**) يسكن بناءه معنىٰ المبالغة والتكثير؛ وهو معنًىٰ يتنافىٰ وروده مع الفعل (**كَلَّمَ**) في مقام إسناده لرب العزة مع موسىٰ عليه السلام في قوله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] . وترىٰ وزن (**مُفَعَّل**) جاء في قوله سبحانه: ﴿فَقَالُوا۟ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ...﴾ [سبأ: ١٩]؛ فهو علىٰ زنة اسم المفعول، وما

---

[1] لسان العرب،(كذب).

[2] التحرير والتنوير ٣٠/ ٤٠

تفيده من دلالة علىٰ شدة وهنهم وضعفهم؛ حيث سُلِبت إرادتُهم، فلا إرادة لهم بأنفسهم، و"ما كان لهم دأبٌ إلا المطاوعة"[1]! وهم يُفعل بهم الأفاعيل؛ وصاروا وصاروا مثلا مضروبا للذلة والصغار!

أرأيتَ سُلطانَ السِّياق، وأثره في اصطفاء صيغة المصدر التي هي أدلّ عليه، والتي تتناغىٰ وطبيعة الحدث والحديث؟!

وعودًا لاصطفاء زنة (**فِعَّال**) في سورة (النبأ)، وما فيها من معنىٰ "**المبالغة، والدلالة علىٰ الإفراط في الكذب**"[2]... فسياقُ الآيات دالٌّ علىٰ أن الحديث معقود علىٰ فئة بلغت مبلغا عظيما في الكفر والعناد؛ حتىٰ وُسمت بوصف (الطغيان)! ومن ثم قوبل طغيانهم بشدة العقاب والعذاب الأخروي ﴿ جَزَآءً وِفَاقًا ﴾[النبأ: ٢٦]؛ قال الرازي: "إنه – تعالىٰ – أنزل بهم عقوبة شديدة؛ بسبب أنهم أتوا بمعصية شديدة، فيكون العقاب وفاقا للذنب."[3]

تأمل حديث الآيات: ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴿٢١﴾ لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا ﴿٢٢﴾ لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ﴿٢٥﴾ جَزَآءً وِفَاقًا ﴿٢٦﴾ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ﴿٢٧﴾ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ كِتَٰبًا ﴿٢٩﴾ فَذُوقُوا۟ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴾ [النبأ٢١: ٣٠]

﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴾ تعبير بصيغة المبالغة ﴿ مِرْصَادًا ﴾، وهو (**مِفْعَال**)

---

[1] نظم الدرر١٥/ ٤٨٧

[2] حاشية الشهاب، المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي علىٰ تفسير البيضاوي) ٨/ ٣٠٦، ط: دار صادر، بيروت.

[3] التفسير الكبير٣١/ ١٧

من الرصد، كل شيء كان أمامك؛ فكأنه يكثر من جهنم انتظارهم، وذلك لأنهم كانوا طاغين ﴿لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا﴾؛ فهم طغوا في دينهم بالكفر، وفي دنياهم بالظلم؛ ومن ثم كان التعبير عن خلودهم في النار بما هو أهول في القلوب، وأدلّ علىٰ الخلود ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابًا﴾ فـ(الحقب) كان أبعد شيء عندهم، فتكلم بما تذهب إليه أوهامهم ويعرفونها.[1]

﴿لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرۡدًا وَلَا شَرَابًا ۝٢٤ إِلَّا حَمِيمٗا وَغَسَّاقٗا﴾؛ ذلك لما كان تكذيبهم "في غاية المبالغة؛ بحيث لو سمعوا أكذب الكذب ما كذبوا به كما كذبوا بها، فكان تجريعهم لما لا يصح أن يشربه أحد، وإن جرع منه شيئا مات في الحال من غير موت."[2]

ثم يأتي قوله تعالىٰ: ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمۡ إِلَّا عَذَابًا﴾ ليدل علىٰ تناهي عذابهم؛ قال المفسرون: ليس في القرآن علىٰ أهل النار آية هي أشد من هذه الآية، كلما استغاثوا بنوعٍ من العذاب أغيثوا بأشد منه.[3]

أرأيتَ صيغة المصدر (**فِعَّال**) بما فيها من الدلالة علىٰ الإفراط في الاتِّصاف بالكذب فكانت هي الأدلّ علىٰ السبب الموجب لشدة العقاب، وما أُعِدَّ لهم من عذاب! ... فما كان هذا العذاب الشديد إلا للإفراط في العناد والتكذيب!

---

(١) ينظر: تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)؛ تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش١٩/ ١٧٧، ١٧٨، ط: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط: الثانية، ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.

(٢) نظم الدرر٢١/ ٢٠٧

(٣) ينظر: صفوة التفاسير؛ محمد علي الصابوني ٣/ ٤٨٤، ط: دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، ط: الأولىٰ، ١٤١٧ هـ ١٩٩٧م.

ولو جِيء بالمصدر علىٰ صيغة (**التفعيل**)، وليس فيها دلالة المبالغة في الحدث لما وافق هذا المجيءُ هذه الدرجةَ من العذاب! ولكان ثمة تباين وتباعد بين ما كان عليه حالهم في الدنيا، وما أعد لهم من عقاب وجزاء في الآخرة!

أيسوغُ بعد ذلك الاكتفاء بالقول: إنّ (**فِعَّالًا**) في حقيقة الأمر هو أصل (**تفعيل**)، ولو جاء به جاءٍ علىٰ الأصلِ لكان مصيبًا؟! أو إنه: لغةٌ يمانيَّة فصيحة؟!

*** *** ***

- بناء مصدر المبدوء بهمزة وصل على (فُعلَة) شذوذاً:

قال تعالىٰ: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾[آل عمران: ٢٨]

أهل التصريف يقولون: "قياسُ ما أوَّلُه همزةُ وصل أنْ تَكْسِرَ ثَالِثَهُ، وتَزِيدَ قبل آخرِه ألفًا، فينقلبَ مَصدرًا؛ نحو: اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا... ومَا خَرجَ عمَّا ذكرنَاه فهُو شَاذٌّ"[1].

قال أبو حيان: "جَاء مصدرًا علىٰ غير المصدرِ؛ إذ لو جاءَ علىٰ المَقيس لكَان (اتِّقاءً)"[2]، وعليه فالقياسُ التصريفيُّ أن يُقالَ – في غير القرآن –: (**إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُم اِتِّقَاءً**).

وعللوا مجيء المصدر على (فُعلَة) بقولهم: "حَسُن مجيءُ المصدر هكذا ثلاثيًّا أنَّهم قد حذفوا: اتَّقَىٰ، حتَّىٰ صار: (تَقِيَ، يَتْقَي، تَقِ الله)، فصَار كأنَّه مصدَرٌ لثلاثِيٍّ."[3]

التأويل البلاغي في إيثار ﴿تُقَىٰةً﴾:

قولُ أهلِ التَّصريف بشذوذِ قياسِ الاستعمالِ القرآنيّ مبناه القولُ بمصدرية ﴿تُقَىٰةً﴾.

---

(1) أوضح المسالك بتصرف وحذف٤/ ٢١٤، وانظر: التبيان فيما خالف القياس الصرفي في القرآن، ص١٨٩٨، وما بعدها.

(2) البحر المحيط٣/ ٩٤

(3) السابق نفسه، والصفحة نفسها.

وحقيقةُ الأمر – فيما أحسبُ – أنه لا شذوذَ! وذلك أنَّ ﴿تُقَىٰةً﴾(**اسمُ مصدرٍ**) للفعل (اِتَّقَىٰ) في قوله: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ﴾، وليس مصدرًا، وعدل البيانُ القرآنيُّ عن المصدر (**اتِّقَاء**) إلىٰ اسم المصدر ﴿تُقَىٰةً﴾ لسرٍّ بيانيٍّ يتعاضدُ مع دلالة اسمِ المصدر، ويتناغىٰ مع سياق الورود!

فارق التعبير بـ(المصدر، واسم المصدر):

أقامَ الصرفيون الفارقَ بينهما في أنَّ اسمَ المصدرِ هو ما سَاوىٰ المصدرَ في الدّلالةِ علىٰ الحدَث، وخالفَه في كَوْنه خَاليًا من بعضِ حروفِ الفعل دون تعويض؛ نحو: (**أعطىٰ عطاءً**)، "وحقُّ المصدر أن يتضمَّنَ حروفَ فعله بمساواة، نحو: (**توضأ توضؤا**)، وبزيادة، نحو: (**أعلم إعلامًا**)."[1]

لا ترمقُ في تفرقةِ أهْلِ التَّصريف ما يمسُّ الجانب المعنوي؛ هي – كما ترىٰ – تفرقةٌ لفظية؛ ليس لجانب المعنىٰ فيها نصيب!

والحقيقةُ أنَّ ثمَّةَ تغايرًا معنويًّا في التعبير بـ(**المصدر، واسم المصدر**) أبانَ عنه ابنُ القيم في قوله: "**المصدرُ دالٌّ علىٰ الحدث وفاعله**، فإذا قلتَ: (تكليم، وتسليم، وتعليم، ونحو ذلك) دلَّ علىٰ الحدث، ومَنْ قامَ به، فيدل التسليم علىٰ السلام والمسلم، وكذلك التكليم والتعليم.

وأما اسمُ المصدر فإنَّمَا يدلُّ علىٰ الحَدَثِ وحدَه؛ فـ(السلام، والكلام) لا يدلُّ لفظُه علىٰ مُسلِّم ولا مُكلِّم؛ بخلاف التكليم والتسليم. وسرُّ هذا الفرق أن المصدر في قولك: (سلم تسليما، وكلم تكليما) بمنزلة تكرار الفعل؛ فكأنك قلت: (سلَّمَ سلَّم، وتَكَلَّم تكلم)، والفعل لا يخلو عن فاعله أبدا، **وأما اسم**

---

[1] شرح الأشموني٢/ ٢٠٤

المصدر فإنهم جردوه لمجرد الدلالة علىٰ الحدث."[1]

تناغم دلالة (اسم المصدر) مع سياق الورود:

اسم المصدر (**جردوه لمجرد الدلالة علىٰ الحدث**) كَلامٌ عَالٍ، ليس لدَىٰ أهْلِ البيانِ عليه مزيد!

ألا نبصر في هذه الدلالة تعانقا مع طبيعة سياق ورود اللفظة؟!

إنَّ السياقَ معقودٌ لِنَهْي المؤمنين أن يتخذوا الكفارَ أعوانًا، وأنصارًا، وظهورًا!!! إلا أن يكونوا في سلطانهم، فيخافوهم علىٰ أنفسهم؛ حينئذ يجوزُ إظهارُ الولاية والتقاة! لكنها تقية اللسان؛ دون القلب والجنان! تقاة وموالاة الظاهر ... لكنها معاداة الباطن! ليس فيها سوىٰ التلفظ بالموالاة، ليس سوىٰ اللفظ وحده؛ أما المُتلفِّظُ بها فحالُ جوارحِه، وعقلِه، وقلبه، ووجدانه ... بمنأىٰ عنها؛ فكل هذا معقودٌ لله!

إنه في ولايته، أو في نطقه الكلمة انسلخ منه كلُّ شيء، ليس فيه من كِيانه سوىٰ التلفظ باللفظة كي ينجوَ بدينه ونفسه! دون ذلك فيما يمس القائل من ولاء قلب، أو صدق عزيمة ونية فليس لذلك محل ولا اعتقاد، وكما قال ابنُ عباس ﷺ: «ليس التقية بالعمل؛ إنما التقية باللسان»![2]

إن هذا المعنىٰ في الموالاة (**صورة الموالاة وهيئتها؛ دون مضمونها ودخيلتها، موالاة الظاهر؛ دون الباطن،**) هو الذي جادت به دلالةُ اسم المصدر ﴿تُقَىٰةً﴾، بما فيها من غياب صاحب الحدث، وحضور الحدث وحده في السياق! وكما قال سبحانه: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦].

---

[1] بدائع الفوائد٢/ ١٣٨

[2] تفسير ابن كثير٢/ ٣٠

تعانق الموقع الإعرابي لـ(اسم المصدر) مع دلالته:

قال ابنُ عطيةَ: "جمهورُ المفسرين إلىٰ أن معنىٰ الآية (**إلا أن تخافوا منهم خوفا**)"[1]، وهذا التأويل يُعنَىٰ به أن تكون ﴿تُقَىٰةً﴾ نائبًا عن المصدر المؤكد لعامله. وفي الكشاف: "﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةً﴾ إلا أن تخافوا من جهتهم أمرًا يجب اتقاؤه"[2]، قال الطيبي:" قوله: (**أمرًا يجب اتقاؤه**) وضع موضع (تُقَاةً)؛ ليشير إلىٰ أنه مصدرٌ أُقيم مقام المفعول به."[3]

اسمُ المصدر ﴿تُقَىٰةً﴾ بين أن يكون نائبا عن المصدر المؤكد لعامله، أو أن يكون مفعولا به!

والأعلىٰ في سماء البيان القرآني ما ذكرَ ابنُ عطيةَ عن جَمْهَرة المفسرين؛ فوظيفةُ المصدر أو ما ينوب عنه تكمن في معنىٰ التوكيد، وهذا ما يستوجبُه السياق، ويُنادي عليه؛ فالاتِّقاء والموالاة لا تكون إلا إذا اشتدَّ الخوفُ، وصار أمرًا متحقَّقًا مجزومًا به، وأن يكون ذلك بالقدر الذي يكفي شرَّهم! ليس ثمة تساهل أو تهاون في الاتِّخاذ؛ قال الإمامُ الطاهر: "وفائدةُ التَّأكيدِ بالمفعول المطلق هنا: الإشارة إلىٰ تحقق كون الحالة حالة تقية."[4]

وعلى ما سبق يمكن القول: إنه ليس ثمة شذوذٌ، أو خروجٌ عن قياس...، وإنَّ البيانَ القرآنيَّ استعاضَ عن التّعبيرِ بالمصدر إلىٰ التّعبير باسم المصدرِ، المؤكدِ لعاملِه لِمَا يحملُ ذلك من دَلالة تتعاضَدُ ومعقود سياق القول!

*** *** ***

---

[1] المحرر الوجيز١/ ٤١٩

[2] الكشاف١/ ٣٥١

[3] حاشية الطيبي علىٰ الكشاف٤/ ٧٣

[4] التحرير والتنوير٣/ ٢٢١

- ظاهرة مجيء المصدر على غير المصدر:

حقيقةً – وقبل أن أنتقل من هذا المطلب – وقد أبصرنا القول بالشذوذ يدفعه هنا أن الأسلوب جارٍ علىٰ اسم مصدر، وفي آية النبأ جاء المصدر علىٰ غير المشهور... لما في ذلك كلِّه من دلالة تتناسب ومعقود السياق..

حقيقةً يُمكن القول: (**إِنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يَجِيءُ عَلَىٰ غَيْرِ الْمَصْدَرِ**)، وفي الكتاب عقد سيبويه بابًا بعنوان: (باب ما جاء المصدر فيه علىٰ غير الفعل؛ لأن المعنىٰ واحد)[1]، قال المبرد: "وهذا كثير جدًّا"[2]، وقال ابن القطاع: "وكلُّ ذلك حسَنٌ جميلٌ، كَثيرٌ في كلامهم."[3]

لكن اللافت للانتباه أن توجيهات الصرفيين – والحالة هذه – إما القول بشذوذ القياس! أو أنه ناب عن المصدر القياسي؛ ملاقيه في الاشتقاق؛ فكلاهما بمعنًىٰ واحدٍ! قال المبرد: "واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنىٰ جاز أن يحمل مصدر أحدهما علىٰ الآخر؛ لأن الفعل الذي ظهر في معنىٰ فعله الذي ينصبه" [4].

وكلا التوجيهين لا يروق رجالات البيان؛ إذ لا تخلو هذه المخالفة من إفادة معنًىٰ لا يكون لو جيء بمصدر الفعل؛ تأمل قوله سبحانه: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ

---

[1] الكتاب٤/ ٨١، وانظر: الأصول في النحو٣/ ١٣٤

[2] المقتضب٣/ ٢٠٥

[3] أبنية الأسماء والأفعال والمصادر؛ تحقيق ودراسة: أ.د/ أحمد محمد عبدالدايم، ص٣٤٦، ط: دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٩م

[4] المقتضب١/ ٧٣

﴿إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ [المزمل: ٨]، وقد قال فيه المبرد: " تبتَّل وبتَّل بِمَعْنىٰ وَاحِد"[١]، لكنه عند تملّي الأسلوب ندرك أن الكلام جارٍ علىٰ أسلوب (الاحتباك)؛ فـ" ذكر فعل (التَّبَتُّل) دليلٌ علىٰ حذف مصدره، وذكر مصدر (بَتِّل) دليلٌ علىٰ حذف فعله"[٢]، وتقدير المعنىٰ: (**تَبَتَّلْ إليه تَبَتُّلًا، وَبَتِّلْ نفسَكَ تَبْتِيلًا**).

ونكتة ذلك أن (**تَبَتَّلَ**) علىٰ وزن (**تَفَعَّلَ**)، وهو يفيد التدرج والتكلف؛ نحو: (تحسَّىٰ الماء)؛ أي: شربه حسوة حسوة، أما (**فَعَّلَ**) فيفيد التكثير والمبالغة تقول: (كسر، وكسَّر)، فجاء بالفعل الدال علىٰ التدرج والتكلف، وهو ﴿وَبَتَّلۡ﴾، والمصدر الدال علىٰ التكثير؛ وهو﴿تَبۡتِيلٗا﴾، فجمع المعنيين؛ (**التدرج، والتكثير**). والتبتل معناه الانقطاع إلىٰ الله في العبادة، والعبادة تأتي بالتدرج وحمل النفس، وتكلف مشاقها، فجاء بالفعل الدال علىٰ التدرج أولا، ثم جاء بالمصدر الدال علىٰ الكثير.

ولو قال: (تَبَتَّلْ إليه تَبَتُّلًا) لم يزد علىٰ معنىٰ التدرج، ولو قال: (بَتِّلْ نفسَكَ تَبْتِيلًا) ما زاد علىٰ معنىٰ الكثرة، ولكن أراد المعنيين، فجاء بالفعل من صيغة، والمصدر من صيغة أخرىٰ فجمعهما.[٣]

---

[١] السابق نفسه، والصفحة نفسها.

[٢] نظم الدرر٢١/ ١٤، وانظر: من أسرار الاحتباك في القرآن الكريم، لأستاذي الدكتور/ شاكر أبو اليزيد الصباغ – رحمه الله– ص ١٩٢، ط: مطبعة التركي، ٢٠٠٢م.

[٣] ينظر: معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي٢/ ١٦٢، وما بعدها، ط: دار الفكر– عمان، ط: الأولىٰ، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م

قال ابن القيم: "**وهَذَا كَثيرٌ فِي القُرآنِ، وهُو من حُسْنِ الاخْتِصَار والإيجَاز**".[1]

وعليه يمكن القول: إن صورة (**مجيء المصدر علىٰ غير المصدر**) تمثل ظاهرة في الاستعمال العربي والبيان القرآني، تسترعي الانتباه؛ باستقراء شواهدها، وتَبَصُّر مراميها، والتقاط خوافيها؛ إذ يكمن فيها العديدُ من الظواهر، ويتولد عنها الكثير من النكات والأسرار... وليس القول فيها ما قال الصرفيون؛ بالحمل علىٰ الشذوذ! أو تلاقي المصادر في معانيها!

*** *** ***

[1] التفسير القيم، ص٥٠٢، جمعه: محمد أويس الندوي، حققه: محمد حامد الفقي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ت.

المطلب الثاني

(ما خالف ظاهره القياس الصرفي في أبنية الجموع)

"يُعدُّ جمعُ التَّكسيرِ من أوسعِ الأبوابِ الصرفيَّةِ خُروجًا علىٰ مُقتضَىٰ ظاهرِ القَواعدِ الصرفيَّةِ؛ لكثرة استعمالِه في اللِّسانِ العربيِّ"[1]، تَوقَّفَتِ الدِّراسَةُ مَع ستَّةِ جموعٍ قرآنيَّةٍ؛ جاءَ ظاهرُ خَمسةٍ منها علىٰ غير القِياسِ التَّصْرِيفيِّ لِزِنَة الجمعِ، والسَّادسُ مُرتبِطٌ بإعلالِ عينِ الجمْعِ، وكانَ حقُّها التصريفيُّ التَّصحِيحَ.

جمعُ (فَعْل) صحيح العين على (أفعال):

قال تعالىٰ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة:٢٥]

أهلُ التَّصريف يقولون: إذا كان الاسمُ علىٰ وزن (**فَعْل**) صحيح العين فإنه يُكَسَّر في القلَّة علىٰ (**أَفْعُل**)؛ نحو: (كعب، أَكْعُب).[2]

"وقد شذَّ منه شيءٌ فجاء علىٰ (**أَفْعَال**)، وذلك نحو: (فَرْخ وأفْرَاخ)"[3]، قال المبرد: "فأما ما جاء علىٰ (أفْعالٍ)... فمشبه بغيره، خارج عن بابه."[4]

وعليه فقياس التصريف الجمعي أن يقال – في غير القرآن –:(**جَنَّات تَجْرِي**

---

[1] ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص٩٣، ٩٤.

[2] ينظر: كتاب المقتضب للمبرد؛ تح: محمد عبدالخالق عضيمة ٢/ ١٩٥، ط: المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية – مصر، ط: ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، شرح المفصل للزمخشري، تأليف ابن يعيش الموصلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب٣/ ٢٣٤، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولىٰ ١٤٢٢هـ٢٠٠١م، التبيان في توجيه ما خالف القياس الصرفي في القرآن، ص١٩٢٧.

[3] اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ١٨٠، وانظر: شرح المفصل ٣/ ٢٣٤

[4] كتاب المقتضب بتصرف وحذف ٢/ ١٩٥، ١٩٦

مِن تَحْتِها الْأَنْهُرُ).

وعللوا الجمع (أفعال) بقولهم: "الأولىٰ جعْلُ ﴿ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ جمعًا لمتحرك العين؛ حتىٰ لا يلزم علة الخروج عن القياس إن جعل جمعًا لـ(نهْر) بسكون العين."[1]

التأويل البلاغي في جمع (أفعال):

بداءةً قولُهم بشذوذِ جمع (**فَعْل**) علىٰ (**أَفْعَال**) محِلُّ نظر! فقد سُمع عن الفصحاء من جموع (**فَعْل**) علىٰ (**أَفْعَال**) أكثر مما سمع من جموعه علىٰ (**أَفْعُل**)[2]؛ ومن ثم فـ" ليس للنَّحوي أن يلزم مثل هذا الحكم إلا بعد التَّبحر والسماع الواسع، وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة، والقياس مطردًا"![3]

ومع القول بقياس (**أنهار**) جمعًا لـ(**نهْر**) بسكون العين، فإن التأويل البلاغيَّ لا يرضاه مفردا! إنما يرىٰ أنه جمع لـ(**نهَر**) بفتحها؛ وذلك لأمرين:

الأول: أن الجمع (**أنهار**) ورد في البيان القرآني إحدىٰ وخمسين مرة، والمفرد

---

(1) دراسات لأسلوب القرآن الكريم د. محمد عبد الخالق عضيمة٧/ ٢٩٥، ط: دار الحديث، القاهرة، ط: ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، وانظر: البحر المحيط١/ ١٧٨، الدر المصون١/ ٢١٣

(2) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن،٤/ ٦٣٨، ٦٣٩ هامش رقم: (١)، وفيه – أيضا – قرار مجمع اللغة العربية بهذا الشأن. ط: دار المعارف، ط: الطبعة الخامسة عشرة.

(3) إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب؛ المعروف بمعجم الأدباء لياقوت الحموي؛ تح: إحسان عباس ٥/ ١٩٣٤، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولىٰ، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م

ورد ثلاث مرات[1]، اتفق القراءُ في المواضع الثلاث علىٰ القراءة بفتح الهاء (نَهَر)[2]؛ مما يكون قرينةً دالة علىٰ أنه المفرد لمواطن ورود الكلمة جمعا...؛ دع عنك أن (النَّهر) بالفتح هو اللغة العالية في الكلمة![3]

الآخر: أن "مدار التركيب (نَهَر) علىٰ السَّعة"[4]، ثم إن الحركات لها دلالاتها وإيحاءاتُها؛ فـ"اختلاف الحركات يُوجب اختلافَ المعاني"![5] وأحسب أن حركة الفتح هي الأدلّ علىٰ مدار تركيب المادة، والأبرُّ به؛ فـ"الفتحة بأنواعها تعد من أصوات اللين المتسعة"[6]؛ الفتحة أكثر الحركات اتساعا في مجراها في الفم؛ حيث ينفتح الفم عند النطق بها؛ بخلاف حركة السكون، وما في النطق بها من حبسة، ينغلق الفمُ عند النطق بها.[7]

من ناحية أخرىٰ إسناد الجريان إلىٰ النهر من الشواهد السائرة لدىٰ البلاغيين في المجاز العقلي بعَلاقة المكانية؛ فالنهر لا يجري؛ إنما هو مكانٌ للجريان! وذلك مبالغة في أداء المعنىٰ.

---

[1] ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، وضعه: محمد فؤاد عبدالباقي ص٨١٢، ط: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

[2] ينظر المواضع الثلاث: معجم القراءات، تأليف د. عبداللطيف الخطيب، ١/ ٣٥٣، ٥/ ٢٠٦، ٩/ ٢٤٣، ط: دار سعد الدين، دمشق، ط: الأولىٰ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

[3] ينظر: الكشاف ١/ ١٠٧، البحر المحيط لأبي حيان؛ تح: صدقي محمد جميل، ١/ ١٧٨، ط: دار الفكر – بيروت، ط: ١٤٢٠هـ.

[4] الكشاف١/ ١٠٧

[5] الفروق اللغوية ص٢٤

[6] الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ص٤١، مكتبة الأنجلو المصرية، ط: الرابعة، ١٩٩٠م.

[7] ينظر: في الأصوات العربية، د. كمال بشر، ص١٣٢، مطبعة المدينة، ١٩٨٣م، ١٩٨٤م.

وهذه الاعتبارات الثلاث (التركيب، الحركة، الإسناد) تراها تتناغىٰ وتتناغم مع مساقات ورود الجمع في البيان القرآني؛ سواء أكانت في مساقات وروده حديثا عن أنهار الدنيا، وما فيها من امتنانه – سبحانه – علىٰ عباده، أو حديثا عن أنهار الآخرة، وما فيه أصحاب الجنة من نعيم مقيم!

ومن ثم فإنَّ الجمعَ (**أنهار**) جمعٌ قياسيٌّ، ومفردُه (**نهَر**) مفتوح العين؛ ليس هروبًا من شذوذ! لكن هروبٌ إلىٰ ما يتلاءم وينسجم مع تركيب المادة، وإيحاء الحركة، ودلالة الإسناد؛ ثم إنه الذي يتناغىٰ وسياقات ورود الجمع، والله أعلم.

*** *** ***

(فِعَال) في جمع وصف (أفعَل):

قال سبحانه: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ ۖ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[يوسف: ٤٣]

أهلُ التَّصريف يقولون: ما كان وصفًا علىٰ (**فعلاء**)؛ مقابل (**أفعل**)، فإنه يُجمَعُ في الكثرة علىٰ (**فُعْل**)؛ نحو: (**أحْمر، حَمْراء، حُمْر**)، وما جاء خلافًا لذلك يكون شاذًّا؛ نحو: (**أعجف، عجفاء، عِجاف**).[1]

ولم أعثر لهم علىٰ تعليل لورود الجمع علىٰ هذا الوزن سوىٰ قولهم: إنه "من المحفوظ الذي لا يُقاس عليه."[2]

التأويل البلاغي للعدول إلى الجمع (فِعال):

يقول علَّامةُ خوارزم: "و(**العجف**): الهزال الذي ليس بعده، والسبب في وقوع ﴿عِجَافٌ﴾ جمعا لـ(**عجفاء**)، و(**أفعل، وفعلاء**) لا يجمعان علىٰ (**فِعَال**): حمله علىٰ ﴿سِمَانٍ﴾؛ لأنه نقيضه، ومن دأبهم حَمْلُ النَّظيرِ علىٰ النّظير، والنّقيضِ علىٰ النقيض."[3]

---

[1] ينظر: شرح التسهيل المسمىٰ «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، (٩/ ٤٧٨٩)، ط: دار السلام، مصر، ط: الأولىٰ، ١٤٢٨هـ، شرح التصريح علىٰ التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري،٢/ ٥٣٨، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: الأولىٰ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، التبيان فيما خالف القياس الصرفي في القرآن، ص ١٩٣٨، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص١٣٩.

[2] ينظر: شرح التصريح علىٰ التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ،٢/ ٥٣٨

[3] الكشاف٢/ ٤٧٣

لم أرَ أحدا من المفسرين – فيما وقفت عليه – ذكر هذا التوجيه قبل جار الله، وكل من جاؤوا بعده اكترعوا من حياضه، وردّدوا قوله؛ دون زيادة عليه![1]

وأحسبُ أن كلام الزمخشري يكون مِهادًا للتوجيه والتأويل... وليس هو عينَ التوجيه والتأويل! وحريٌّ إكمال بناء ما ابتدأه الكشافُ وأسسه، وليس الركون لما قال، والاكتفاء به في بيان سر العدول!

فهل يمكن القنوع بالقول: إنّ القرآنَ خالف ما يكون عليه أصل الجمع من أجل مراعاة لفظية؟!

هبْ أنَّ الأمر يقف عند ذلك فحسب؛ فلِمَ لَم تأتِ ﴿سِمَانٍ﴾ علىٰ زِنَة (**فُعْل**)، وتحمل علىٰ (**عُجْف**) جمعا قياسيا لـ(**أعجف**)؛ كأن يقال – في غير القرآن – :(**إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَراتٍ سُمُن يَأْكُلُهنَّ سَبعٌ عُجْف**)، وفيه – كما ترىٰ – مراعاة النقيض، والحمل عليه؟!

والتأويلُ البلاغيُّ لذلك – فيما أحسب – أن القول بالتناسق والتناغم الصوتي ليس كافيا وحده في التوجيه؛ فهذا التناغمُ اللفظيُّ يتداخل معه في الوقت ذاته سرٌّ يتعلّقُ بالمعنىٰ، ويرتبط به؛ يكمن فيما يسكنُ دلالة الوزن الجمعي (**فِعال**) من معنىٰ، وعليه كان سرّ اصطفائه علىٰ وزن (**فُعْل**)!

إن رؤيا الملك رؤيا غريبة عجيبة؛ إذ رأىٰ البقرات السمان؛ بما يحمله وصف (**السِّمَن**) من معنىٰ نهاية البلوغ في القوة.. تأكلهن البقرات العجاف؛ بما يحمله وصف (**العَجَف**) من الدلالة علىٰ الهزال الذي بلغ الغاية والنهاية!

تأمل دلالة الوصفين، وقد بلغا ذروة التباين والتضاد! ثم ما يحمله الحدث الذي رآه الملك، وقد بلغ هو – أيضا – شدة التناقض والتدافع!

---

[1] ينظر: التفسير الكبير ١٨/ ٤٦٣، حاشية الطيبي علىٰ الكشاف ٨/ ٣٤٨، البحر المحيط ٦/ ٢٨١، الدر المصون ٦/ ٥٠٢، روح المعاني ٦/ ٤٣٩، التحرير والتنوير ١٢/ ٢٨٠

وهذا كان أدعىٰ لحضور وزن (**فِعال**)؛ إذ إن دلالته تُعْنَىٰ بما كان ماديًّا محسوسا[1]؛ حيث لا احتمالية فيه للشك، أو فرضية الادِّعاء!!

إن اصطفاء هذه الصيغة بما تحمله دلالتُها يدلُّ علىٰ وثوق الملك في رؤياه، وتيقنه منها، وإيمانه الراسخ بما شاهده وارتآه.. وأنَّه – مع شدة تضاده وتدافعه – ليس من أضغاث الأحلام، أو أخلاط المنامات؛ كما أخبره كبار كهنته وسحرته، وأجابه كبراء أُمرائه، ووجهاء ودولته بأنه ﴿ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمٖۖ ﴾ [يوسف: ٤٤]، وإنما جمعوا مبالغة في وصف الحلم بالبطلان.[2]

ليس القول ما قالوا؛ فهو أمر مبصَر مُشاهَد، مجسد ماثل له في منامِه... شاخصة صورته في حضوره ويقظته ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ...﴾ فعبّر بصيغة المضارع القادرة علىٰ استحضار الحدث، ثم هو لم يكتفِ بجوابهم، فاستجاب لقول الساقي ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأۡوِيلِهِۦ فَأَرۡسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥]، وأذن له في الذهاب إلىٰ حيث يريد؛ ليأتي له بنبأ التأويل!

إن وزن (**فِعَال**) بما تُوحِي به دلالته الحسيّة كان الأجدرَ علىٰ نقل إحساس الملك برؤاه؛ مع ما فيها من بلوغ ذروة التضاد والتناقض؛ لم يكُ التناغم اللفظي وحده هو الذي أحضر الصيغة أو استدعاها؛ إنما ثمة تناغ آخر في المعنىٰ، وكلاهما مراد، وليس أحدهما بمعزل عن الآخر، ولا يمكن للأول أن يقوم وحده بتفسير سر العدول... وسبحان من لا تتناهىٰ أسرار كلامه!

*** *** ***

---

[1] ينظر: معاني الأبنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي، ص١٤٦، ط: دار عمار– الأردن، ط: الثانية، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

[2] ينظر: الكشاف٢/ ٤٧٥

جمْعُ (فَعْل) صحيح العين على (فعِيل):

قال تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [آل عمران: ١٨٢]

أهلُ التَّصريف يقولون: ما كان علىٰ وزن (**فَعْل**) صحيح العين فإنَّ قياسَ تكسيره في الكثرة يكون علىٰ وزن (**فِعَال**)، ويطردُ – أيضا – مجيئُه علىٰ (**فعول**)؛ نحو: (**كلب، كلاب**)، (**نَسْر، نسور**).[1]

و"جاء (**فَعْلٌ**) علىٰ (**فَعيلٍ**)، ... وهو اسمٌ للجمع، لا يُقَاس عليه"[2]، قال ابنُ يعيش: "وقد جاء ... علىٰ (**فَعِيلٍ**)، قالوا: (**عَبْد**)، و(**عَبيد**)، و(**كَلْب**)، و(**كَلِيب**) ...، وذلك كلُّه قليلٌ شاذٌ، لا يُقاسُ عليه."[3]

وعليه فقياسُ التَّصريف الجمعيِّ أن يُقال – في غير القرآن – :(**وَأَنَّ الله لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعِبَادِ**).

وكان تعليلُ الجمع على (فعيل): أنه "لمَّا كان (**فِعَال**) هو المقيس في جمع: (**عَبْد**)، جاء: (**عِبَاد**) كثيرا. وأما ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[فصلت:٤٦]

---

(1) ينظر: الكتاب لسيبويه؛ تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، ٣/ ٥٦٧، ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة: ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، وشرح المفصل٣/ ٢٣٧، والتبيان في توجيه ما خالف القياس الصرفي في القرآن، ص١٩٤٤.

(2) الأصول في النحو٢/ ٤٣٢

(3) شرح المفصل بتصرف وحذف٣/ ٢٣٧

فحسن مجيئه ...، وإن لم يكن مقيسا أنه جاء لتواخي الفواصل."[1]

التأويل البلاغي للجمع (فعيل):

لبيان ذلك وتجليته ينبغي الوقوف علىٰ طبيعة سياقات ورود صيغة الجمعين في البيان القرآني.. لكنه قبل ذلك نتعرف - أولا - علىٰ الدلالة المعجمية للجمعين.

قال الخليلُ: "(**العبد**): الإنسان حرًّا أو رقيقًا هو عبد الله، ويُجْمَع علىٰ (**عباد**)، و(عبدين). و(**العبد**): المملوك، وجمعه: (**عَبِيد**)، وثلاثة أعْبُد، وهم العباد أيضًا. **إنّ العامّة اجتمعوا علىٰ تفرقة ما بين عباد الله، والعبيد المملوكين**"[2]، فـ"جمع العبد الذي هو مسترق: (**عبيد**)...، وجمع العبد الذي هو العابد (**عباد**)."[3]

خصوصية دلالة الجمعين في البيان القرآني:

الاستعمالُ العربيُّ علىٰ أنّ (**العباد**) للأحرار، و(**العبيد**) للمملوكين... فكيف تكون طريقةُ الاستعمال القرآني؟

إذا تأملت سياقات ورود الجمع (**عباد**) في البيان القرآني ألفيتها جمعًا للعبد؛ ليس الحرُّ الذي هو ضد الرقيق، ولكنه الإنسان المخلوق (المملوك لله)، أو من انتسب بالعبادة إليه ﷻ، وكان ذلك في سياقات متعددة...؛ في حين انحصرت دلالة الجمع (**عبيد**) في الحديث عن الكافرين، وفي سياق معين.

الجمع (**عباد**) هو الأكثرُ حضورًا في بيان القرآن؛ حيث ورد سبعا وتسعين

---

[1] البحر المحيط٣/ ٢٣١

[2] كتاب العين؛ تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، ط: دار ومكتبة الهلال، وانظر: معجم مقاييس اللغة (عبد).

[3] المفردات، ص٥٤٣

مرة[1]، ورد في سياق الحديث عن امتنانه ﷻ علىٰ عباده ببسط الرزق، والسعة عليهم، وتكليفه ﷻ لهم بالعبادة، وسياقات مراقبته والالتجاء إليه، كذلك سياقات الحثِّ علىٰ العبودية، والهداية، والتقوىٰ، والإنابة، وقبول التوبة، وكشف الكربات، وعدم الفزع، والخوف، وسياق الحديث عن قبول الدعاء، وغفران الذنوب، وسياقات التبشير بدخول الجنة، وما فيها من نعيم ...[2]

سياقاتٌ – كما ترىٰ – ليس فيها امتهان أو تحقير، أو اتصاف بكفر أو نفاق...؛ "قال القاضي أبو محمد: والذي استقريتُ في لفظة (**العباد**)، أنه جمع (**عبد**) متىٰ سيقت اللفظة في مضمار الترفيع، والدلالة علىٰ الطاعة؛ دون أن يقترن بها معنىٰ التحقير، وتصغير الشأن."[3]

وكان من مظاهر هذه السياقات أن يكون الجمع (**عباد**) – في أغلبها – مضافا إلىٰ لفظ الجلالة، أو إلىٰ ضميره، أو إلىٰ صفة من صفاته ﷻ، أو أن يكون مقترنا بوصف يدل علىٰ معنىٰ العلو والرفعة... ثم إنك ترىٰ الجمع في مواضعَ منها أُطلق، وأريد به الملائكة، أو نبيٌّ من الأنبياء.[4]

بَلْه أن الجمع (**عباد**) أُطلق وأُريد به العبد الرقيق المملوك! قال سبحانه:

---

(1) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ص٥٤٤، وما بعدها.

(2) ينظر: سورة: آل عمران: ٢٠، الأنعام: ٨٨، التوبة: ١٠٤، يونس: ١٠٧، الحجر: ٤٩، النحل:٢، مريم: ٦٣، سبأ: ٣٩، الشورىٰ:٢٥، الزمر:١٠، ١٦، ١٧، ٥٣، ٦٨.

(3) المحرر الوجيز١/ ٤٦١

(4) ينظر: سورة: يوسف: ٢٤، الحجر: ٤٠، الكهف: ٦٥، الأنبياء: ٢٦، الفرقان: ٦٣، فاطر: ٣٢، الصافات: ٤٠، ٤٧، ٨١، ١١١، ١٢٨، ١٦٠، ١٧١، ص٤٥، غافر: ١٥.

﴿وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَـٰمَىٰ مِنكُمۡ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنۡ عِبَادِكُمۡ وَإِمَآئِكُمۡۚ ...﴾ [النور: ٣٢]؛ وذلك لأنه عبدٌ لله، متحققٌ فيه وصف الإيمان والصلاح!

أما الجمع (**عبيد**) فلم يرد سوىٰ في خمسة مواضع[1]، تبصر سياقاتها حديثا عن صنف الكافرين، وجاءت كلها في سياق نفي ظلم الله ﷻ عنهم؛ قال تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ [آل عمران: ١٨٢]

وثمَّةَ موضع مشابه للمواضع الخمس؛ جاء فيه نفي الظلم عنه ﷻ؛ قال تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَـٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُم مِّثۡلَ يَوۡمِ ٱلۡأَحۡزَابِ ﴿٣٠﴾ مِثۡلَ دَأۡبِ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ ﴾ [غافر٣٠، ٣١]، لكنه تَغَايرَ عنها في أنَّ المنفيَّ عنهم الظلم (**العباد**)، لا (**العبيد**)، ثم إن النفيَ سُلِّطَ علىٰ إرادة الظلم، وليس علىٰ الظلم!

وهذا التَّغايرُ في صيغةِ الجمع، ونَمَط البناء التركيبيِّ لِتَغايُرِ دَلالة المعنىٰ؛ فالمرادُ بـ(**العباد**) الجنس علىٰ سبيل العموم، وليس أهل الكفر والإلحاد، والظلم المنفي هنا هو (**الشرك**)، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [لقمان:١٣]؛ "أي الله لا يريد ظلما للعباد، بل غيره يريدونه لهم، وهم قادة الشرك وأيمته؛ إذ يدعونهم إليه، ويزعمون أن الله أمرهم به."[2]

محاكاة صيغة الجمعين للاستعمال العربي والبيان القرآني:

لا شكّ في أن الهيئة التي تكون عليها الصيغة نطقًا يكون له أثرٌ في التوظيف الدلالي للمعنىٰ، والمتأملُ صيغةَ الجمعِ (**عباد**) يجد أن الانتقال من الكسرة إلىٰ

---

[1] ينظر: سورة: آل عمران١٨٢، الأنفال: ٥١، الحج: ١٠، فصلت: ٤٦، ق:٢٩

[2] التحرير والتنوير٢٤/ ١٣٥.

الفتحة، ثم إلىٰ الاستطالة بالألف فيه رمز إلىٰ الرفعة، وانتصاب القامة... في الوقت ذاتِه تُبْصِر الانتقالَ في (**عبيد**) من الفتحة إلىٰ الكسرة، فالاستطالة بالياء يوحي بانكسار النفس، واستغراقها في الذلّ![1]

والحريةُ لها شأن في الجاهلية أيّ شأن! فاختاروا لها ما يدلُّ علىٰ ذلك، ويومئ إليه؛ (**عباد**)، والعبودية والاستعباد رمز للذلة والمهانة فكان ما يتناسب معها؛ (**عبيد**)!

وإذا كان هذا شأن الجاهلية، فإن الإسلام له شأو آخر؛ فالحرية الحقيقية هي في الانتساب إلىٰ الله ﷻ ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]؛ حتىٰ لو كان عبدًا رقيقا مملوكا! فكان معها الجمع (**عباد**)، كذلك العبودية الحقّة لمن انغرست نفسه في ظلمات الشهوات والشبهات، والابتعاد عن فطرة الله التي فطر الناس عليها، فاستعمل معها صيغة (**عبيد**)!

تتغاير نظرة الإسلام عما كان عليه أمر الجاهلية؛ فكان تغاير موقع الجمعين في الاستعمال القرآني... أيتسنىٰ القول بعد ذلك بشذوذ الجمع (**فعيل**)، أو يقال إنه ورد مراعاة للفاصلة، وهو موظَّف عند الجاهليين لدلالة معينة، وقد ازدحمت بها معاجم العربية، ثم هو في نظم القرآن لدلالة تتساوق ومبادئ الإسلام وأصوله؟!

*** *** ***

---

[1] ينظر: الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ دراسة تحليلية للإفراد والجمع في القرآن، د. محمد الأمين الخضري، ص١٧٤، ط: مطبعة الحسين الإسلامية، ط: الأولىٰ، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

جمْعُ (فِعْلَة) على (أَفْعُل):

قال تعالىٰ: ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١١٢]

أهلُ التَّصريف يقولون: (أَفْعُلٌ) من أبنية القلة، وهو جَمْعٌ لنوعين:

أحدِهما: (فَعْلٌ) اِسمًا، صحيحَ العين؛ سواءٌ صحَّت لامُه، أم اعتلت بالياء، أم بالواو، نحو: (**كَلْب، وَظَبْي، وجَرْوٍ**).

الثاني: الاسم، الرباعي، المؤنث، الذي قبل آخره مدة؛ كـ(**عَنَاق**).[1]

"ومن الشاذ...(**نِعْمَة**)، و(**أَنْعُم**)"[2]، قال سيبويه: "وقد كُسِّرت (**فِعْلَةٌ**) علىٰ (**أَفْعُلٍ**)، وذلك قليلٌ عزيزٌ، ليس بالأصل"[3].

وعليه فالقياسُ التصريفيُّ أن يُقَال – في غير القرآن –:(**فَكَفَرَتْ بِنِعَمِ اللهِ**).

وجاء تعليلُ الجمع على (أَفْعُل) بقولهم: إنَّ "(نِعمة وأَنْعُم)... جاء ذلك علىٰ حذف التاء؛ كقولهم: ذئب وأَذْؤب."[4]

التأويل البلاغي للجمع على (أفعل):

النّاظرُ في المعجم يقف علىٰ أن ورود الجمعين (**نِعَم**)، و(**أَنْعُم**) ثابتٌ في لسان العرب، "وجمع (النِّعْمَةِ) (**نِعَمٌ**)؛ مثل: سِدْرَةٍ وسِدَرٍ، و(**أَنْعُمٌ**) أيضا؛ مثل: أَفْلُسٍ."[5]

---

[1] ينظر: أوضح المسالك٤/ ٢٧٦، وما بعدها، حاشية الصبان٤/ ١٧٤، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص١٠٢

[2] شرح الكافية الشافية بتصرف وحذف٤/ ١٨١٧

[3] الكتاب٣/ ٥٨١، ٥٨٢

[4] الخصائص٢/ ٢٢٣

[5] المصباح المنير، وانظر: اللسان (نعم).

وتقعيدُ الصرفيين ليس أصلًا يُستَقَىٰ منه؛ إنما يُستَقَىٰ هو من لغة الإعجاز، وكلام العرب؛ فالأصلُ أن تكون القاعدةُ الصرفيّةُ تابعةً، لا أن تكون متبوعةً... وفصيحُ القول هو التابعُ لها! عجيبٌ أن يتحكَّمَ الفرعُ في الأصل، وأن يعلوَ البنيانُ علىٰ مرتكزه وأساسه!!

ثم إن الناظر في البيان القرآنيِّ يجد أن المادّةَ وردتْ مفردةً (نِعْمَة) في مَوَاضعَ عديدةٍ، وسياقاتٍ متنوعةٍ... وورَدَتْ مجموعةً علىٰ (نِعَم) في موضعٍ واحدٍ؛ في قوله سبحانه: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان:٢٠]، ومجموعةً علىٰ (أَنْعُم) في موضعين، والموضعان في سورة (النحل):

الأول في قوله سبحانه: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [النحل: ١١٢].

والآخر في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ۚ ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾ وَءَاتَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٢٢﴾﴾ [النحل: ١٢٠ – ١٢٢].[1]

لزامًا من خصوصية في سياق هذين الموضعين، كانت وراء استبعاد صيغة المفرد (نِعْمَة)، والجمع (نِعَم)...، واستدعاءِ الجمع (أَنْعُم)؛ إذ إنه عدا هذين الموضعين الكلمةُ وردت في سورة (النحل) مفردةً، وذلك في سبعة مواضع[2]،

---

[1] ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ص٨٠١، وما بعدها.

[2] سورة النحل؛ الآياتُ رقْم:(١٨، ٥٣، ٧١، ٧٢، ٨١، ٨٣، ١١٤)، ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ص٨٠١.

فما سر استئثار هذين الموضعين بهذا الجمع؟

إذا تأملتَ الموضعين ألفيتَ الأولَ حديثًا عن القرية التي كانت آمنةً مطمئنةً، ثم كفرت بما أنعم الله عليها؛ فكان جزاؤها...، والثاني ثناءً علىٰ إبراهيمَ عليه السلام، وأنه كان يخلص الشكر لله ﷻ علىٰ ما أنعم عليه به.

تُبصِرُ تَباينًا واختلافًا في طبيعة المساقين؛ الأول ذم وكفران، والآخر ثناء وشكران! ومع ذلك كانت صيغة الجمع علىٰ زنة واحدة (**أَفْعُل**)، وما يسكنها من معنىٰ القلة، وهي علىٰ غير قياس ما ارتآه الصرفيون في جمع (**نعمة**)!

إنَّ إيثارَ صيغةِ القلَّةِ، ومجيئَها في الموضعين له سرُّه ومغزاه، في الوقت ذاتِه تُبصِرُ ثمَّةَ تلاقيًا بين الموضعين!

الموضع الأول مَثَلٌ يضربه الله لأهل مكة؛ بقوم أنعم الله عليهم، فأبطرتهم النعمة، فعصوا وتمردوا، فبدَّل الله النعمة لهم نقمة عليهم ... والمثل منطبق علىٰ حال قريش؛ فقد كانوا في أمن وطمأنينة، ثم أنعم الله عليهم بأعظم النعم؛ محمد ﷺ فكفروا به، وبالغوا في إيذائه!

ولنتأمل سرَّ إيثار جمع القلة في هذا السياق؛ ففيه مزيد من التهديد والوعيد لهم؛ إنَّ كفرانَ نِعَمٍ قليلة أذاقَ أهل هذه القرية لباس الجوع والخوف؛ بما يعني تمكُّن العذاب، وإحاطته بهم، وشموله لهم؛ فكيف بكم، وقد كفرتم أعظم نعم الله عليكم؛ فكذبتم رسوله، وآذيتموه؟!

قال أبوعبد الله الرازي: "المقصود التنبيه بالأدنىٰ علىٰ الأعلىٰ؛ يعني أن كفران النعم القليلة لما أوجب العذاب، فكفران النعم الكثيرة أولىٰ بإيجاب العذاب."[1]

---

[1] التفسير الكبير ٢٠/ ٢٧٩، وانظر: تفسير أبي السعود٥/ ١٤٥، الدر المصون ٧/ ٢٩٦.

والموضع الثاني حديثٌ عن إبراهيم عليه السلام، باستجماعه فضائل لا تكاد توجد إلا مفرقة في أشخاص كثيرة متعددة...

وأوثر فيه صيغة القلة؛ إيذانًا بأنه عليه السلام كان شاكرا لجميع نعم الله؛ إن كانت قليلة، فكيف بالكثيرة؟[1]

إن صيغة القلة في الموضع الأول همست بزيادة التنكيل والوعيد، وفي الآخر بمزيد من الثناء والتمجيد!

وتأمل وجه التَّلاقي في المعنىٰ بين الموضعين؛ المشركون أهل مكة كانوا مفتخرين بإبراهيمَ عليه السلام، مقرين بوجوب الاقتداء به؛ فكان في ثناء الله ﷻ عليه تلميحٌ لهم، وتعريضٌ بهم؛ فإذا كنتم تدّعون أنكم علىٰ ملّته عليه السلام فإبراهيم لم يكن كذلك، بل كان شاكرًا لله علىٰ الأنعم القليلة؛ فكيف بكم وقد كفرتم بأعظم ما أنعم الله عليكم؛ فكذبتم رسوله؟!

يقول الإمام الطاهر: " و﴿ شَاكِرًا لِّأَنۡعُمِهِۚ ﴾ ... مدحٌ لإبراهيم عليه السلام، وتعريض بذريته الذين أشركوا، وكفروا نعمة الله؛ مقابل قوله: ﴿ فَكَفَرَتۡ بِأَنۡعُمِ ٱللَّهِ ﴾"[2]

إن هذه الخصوصية في الموضعين هي التي استدعت صيغة القلة وأحضرتها؛ حيث لا يكون لغيرها أن تسدّ مسدها... أبعد ذلك يكون محملها علىٰ الشذوذ؛ وهي ثابتة الورود، متواترةٌ في كلام العرب؟!

*** *** ***

---

[1] السابق نفسه.

[2] التحرير والتنوير ١٤/ ٣١٧، وانظر: تفسير الطبري ١٧/ ٣١٦، التفسير الكبير ٢٠/ ٢٨٤.

جمعُ (فَعِيلة) على (فُعُل):

قال تعالىٰ: ﴿ وَقَالُواْ لَوۡلَا يَأۡتِينَا بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّهِۦٓۚ أَوَلَمۡ تَأۡتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي ٱلصُّحُفِ ٱلۡأُولَىٰ ﴾ [طه:١٣٤]

القياسُ التَّصريفِيّ: ما كانَ علىٰ (فَعِيلَة) قياسُ جمعِهِ (فَعائِل)؛ يقول سيبويه: "وأمَّا ما كان عددُ حروفه أربعةَ أحرف، وفيه هاء التأنيث، وكان (**فعيلة**) فإنَّك تُكَسّره علىٰ (**فَعائل**)؛ وذلك نحو: صحيفةٍ وصحائف، وقبيلةٍ وقبائل؛ وكتيبةٍ وكتائب، وسفينةٍ وسفائن، وحديدةٍ وحدائد. وذا أكثرُ من أن يُحصىٰ، وربَّما كسروه علىٰ (**فُعُلٍ**)، وهو قليلٌ"[1]، وعند ابن عصفور: "فأما (**فَعِيلة**) فتجمع علىٰ (**فَعَائِل**) نحو: صحيفةٍ وصحائف، وعلىٰ (**فُعُل**) شاذًّا؛ نحو: سفينة وسُفُن، صحيفة وصُحُف."[2]

وعليه فقياسُ التصريفِ الجمعيّ أن يُقَالَ – في غير القرآن –:(**أَوَلم تَأتِهِم بيِّنَةُ ما في الصَّحَائِفِ الأُولَىٰ**).

وعلّلوا ورودَ الجمعِ على (فُعُل) بقولهم: "وربّما قالوا: ... (**صُحُف**)، فكسّروه علىٰ (**فُعُل**)، وشبهوه بـ(قليب)، و(قُلُب)؛ كأنّهم لم يعتدوا بالهاء."[3]

التأويل البلاغي للجمع على (فُعُل):

جمعُ (صَحيفة) علىٰ (**صُحُف**) ثابتٌ ورودُه في كلام العرب؛ في اللسان:

---

[1] الكتاب لسيبويه٣/ ٦١٠، وانظر: شرح المفصل٣/ ٢٨٢، والتبيان في توجيه ما خالف القياس الصرفي في القرآن، ص١٩٣٥.

[2] شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي؛ تح: صاحب أبوجناح،٢/ ٥٣٢، (دون).

[3] السابق نفسه٣/ ٢٨٣

"الصّحيفة: التي يُكتَبُ فيها، والجمعُ:(صَحَائِفُ، وصُحُفٌ، وصُحْفٌ)."[1]

وإن تعجب فعجب! البيانُ القرآنيّ لم يرد فيه القياسُ الجمعيّ لأهل التصريف؛ بجمع (صَحِيفَة) علىٰ (صَحَائِف)! ولم ترد الكلمةُ جمعًا إلا علىٰ (صُحُف)، وهو علىٰ خلاف ما ارتآه قياسُهم الجمعيّ!

وقد ورد الجمع على زنة (فُعُل) ثماني مرات، في سبعة مواضع؛ على النحو الآتي:

❖ قال تعالىٰ: ﴿ وَقَالُواْ لَوۡلَا يَأۡتِينَا بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّهِۦٓۚ أَوَلَمۡ تَأۡتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي ٱلصُّحُفِ ٱلۡأُولَىٰ ﴾ [طه:١٣٣]

❖ قال تعالىٰ: ﴿ أَفَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي تَوَلَّىٰ ٣٣ وَأَعۡطَىٰ قَلِيلٗا وَأَكۡدَىٰٓ ٣٤ أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ٣٥ أَمۡ لَمۡ يُنَبَّأۡ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ٣٦ وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِي وَفَّىٰٓ ٣٧ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ ٣٨ ﴾ [النجم٣٣ : ٣٨]

❖ قال تعالىٰ: ﴿ فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ ٤٩ كَأَنَّهُمۡ حُمُرٞ مُّسۡتَنفِرَةٞ ٥٠ فَرَّتۡ مِن قَسۡوَرَةِۭ ٥١ بَلۡ يُرِيدُ كُلُّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُمۡ أَن يُؤۡتَىٰ صُحُفٗا مُّنَشَّرَةٗ ٥٢ كَلَّاۖ بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلۡأٓخِرَةَ ٥٣ كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذۡكِرَةٞ ٥٤ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ٥٥ وَمَا يَذۡكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ هُوَ أَهۡلُ ٱلتَّقۡوَىٰ وَأَهۡلُ ٱلۡمَغۡفِرَةِ ٥٦ ﴾ [المدثر: ٤٩ : ٥٦]

❖ قال تعالىٰ: ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا تَذۡكِرَةٞ ١١ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ١٢ فِي صُحُفٖ مُّكَرَّمَةٖ ١٣ مَّرۡفُوعَةٖ مُّطَهَّرَةِۭ ١٤ بِأَيۡدِي سَفَرَةٖ ١٥ كِرَامِۭ بَرَرَةٖ ١٦ ﴾ [عبس ١١ : ١٦]

❖ قال تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتۡ ١٠ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتۡ ١١ وَإِذَا ٱلۡجَحِيمُ سُعِّرَتۡ

[1] لسان العرب، وانظر: الصحاح، والمفردات للراغب؛ مادة: (صحف).

﴿١٢﴾ وَإِذَا ٱلْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ ﴿١٣﴾ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴿١٤﴾ ﴾ [التكوير ١٠: ١٤]

❖ قال تعالىٰ: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴿١٧﴾ إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴿١٨﴾ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴿١٩﴾ ﴾ [الأعلىٰ ١٦ : ١٩]

❖ قال تعالىٰ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴿١﴾ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴿٢﴾ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴿٣﴾ ﴾ [البينة ١ :٣]

إذا تأملتَ المواضعَ السبعَ ألفيتَ الجمعَ (صُحُف) أُطلِق، وأُريد به:

١ - (**القرآن الكريم**)، في مواضع ثلاث: (**المدثر، عبس، البينة**).

٢ - (**الكتب السابقة؛ التوراة، والإنجيل، وصحف إبراهيم**)، في مواضع ثلاثة: (**طه، النجم، الأعلىٰ**).

٣- (**صحف الأعمال**)، في موضع واحد؛ (**التكوير**).

تُبْصِرُ - دون ريب - أنها أطلقت، ليس علىٰ مجرد مجموعة من الأوراق مضمومة؛ مكتوب فيها! بل ثمة خصوصية عالية لما أُطلِقَتْ عليه صيغةُ الجمع؛ إذ لم تأتِ سوىٰ مع ما يعظم قدرُه، ويعلو شأنُه؛ في الوقت ذاته (**بيِّنَةٌ قويةٌ، وحُجّةٌ دامِغَةٌ**).

وإذا ما ولينا وِجهتنا تجاه اللُّغوين أبصَرنا أبا هلالٍ يذكر في التفرقة بين (الدفتر والصحيفة) أنّ "الدفتر لا يكون إلا أوراقا مجموعة، والصحيفة تكون ورقة واحدة؛ تقول: عندي صحيفة بيضاء. فاذا قلت: (**صُحُف**) أفدت أنها مكتوبة، **وقال بعضهم: يقال: صحائف بيض، ولا يقال: صحف بيض، وإنما يقال: من صحائف إلىٰ صحف ليفيد أنها مكتوبة.**"[1]

---

[1] معجم الفروق اللغوية، ص٢٩١.

عاليةٌ عبارةُ أبي هلال، جليٌّ فيها وواضحٌ تغايرُ دلالة الإفرادِ في الكلمة عن دلالة الجمع.

المفردُ (**صحيفة**)، والجمعُ (**صحائف**) يُطْلَقان علىٰ ما كان منها فارغًا، أو مكتوبًا؛ في حين خُصَّ إطلاقُ الجمعِ (**صُحُف**) بما كان مكتوبا فحسب؛ فلا يكون إلا له!

وهي دلالةٌ تَتَناغىٰ مع طريقة البيان القرآني... بيد أنّ الاستعمالَ القرآني يضيف لها خصوصية تنماز بها؛ أن يكون هذا المكتوب ذا شأن وقدر، وليس كل صحيفة كتب فيها شيء تستحق الجمع (**صُحُف**)!

من ناحية أخرىٰ إذا تدبّرنا دلالةَ الصيغتين (**فَعَائِل، وفُعُل**) ألفينا صيغةَ (**فَعَائِل**) الاسميةُ منوطةٌ بها؛ لأن هذا الوزن من جموع الأسماء؛ في حين الجمع علىٰ زنة (**فُعُل**) منوط به دلالة الوصفية؛ فهو من جموع الصفات.[1]

وهذا يعني أن دلالة الوصفية في جمع (صحيفة) علىٰ (**فُعُل**) مقصودة؛ وذلك باستحضار صفة ما كُتِب فيها، وبُثّ في تضاعيفها؛ فهي – كما وردت في سياقات البيان القرآني– إما **صحفٌ إرشادية** تحمل معالم الهداية للبشرية (القرآن الكريم، والكتب السابقة)، وإما **صحف توثيقية** تسجل علىٰ العباد أعمالهم وأفعالهم، والجامع بينهما أنها حُجِّيّةٌ تُقِيم الحجة علىٰ قارئها؛ ومن ثم فاستحضار الوصف له أهميته، وله دوره، ولا يقدر علىٰ هذا الاستحضار ما اختُصّ بجموع الأسماء؛ صيغة (**فعائل**)؛ إنما يجود به ما كان من جموع الصفات؛ صيغة (**فُعُل**)!

---

[1] ينظر: معاني الأبنية، ص١٤٩

وبناءً على ما سبق يمكن القول:

إنّ ثمَّة فارقًا بين جمع (**صحيفة**) علىٰ (**صحائف، وصحف**)، جادَ أبوهلال بجزء منه، وهمَس الفارقُ الدلاليّ بين صيغة (**فَعَائل، وفُعُل**) بجزءٍ آخرَ ... وقطعتْ لغةُ البيان القرآنيِّ بذلك كلِّه؛ وذلك باستئثارِ صيغةُ (**فُعُل**) وحدَها في الاستعمال؛ ذلك لمّا هيمَنَ علىٰ مساقاتِ الورودِ طابعٌ معيَّنٌ...، هذا فضلًا عن ثُبُوت الاستعمالِ الجمعيّ عن العرب.

ومن ثم فلا يسوغُ أنْ تَنصَرِفَ القَاعِدةُ الصَّرفيّةُ عمَّا تَواتَرَ وثَبَتَ وُرُودُه، وبَانَ فيه فارقٌ دلاليٌّ في الاستعمالِ؛ وإنّما يَجبُ أن يَتحكَّمَ ثُبوتُ الورودِ وتواتُرهُ، ويُوَظَّفَ كلُّ جَمعٍ تَبَعًا لدَلالته في سياقِه، ويكونَ ذلك أصلَ القاعدة، ومُنطَلَقَ التوجيه، واللهُ أعلم.

*** *** ***

إعلال الواو المتحركة في المفرد ياء في الجمع:

قال تعالىٰ: ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِيِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ ﴾ [ص:٣١].

أهل التصريف يقولون: إذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام، وهي في المفرد غير معلة ولا شبيهة بالمعلة (متحركة) أن تصحَّ في الجمع؛ فيقال في: (**طويل**) (**طِوال**).[1]

والواو في (**جَوَاد**) محرَّكة؛ ليست معلة ولا شبيهة بالمعلة، فقياس الجمع التصريفي أن تصحح؛ وعليه فالأصل أن يقال – في غير القرآن- : (**إذ عُرِضَ عَلَيْه بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَات الجِوَادُ**)؛ قال ابن الشجري: " و﴿ ٱلْجِيَادُ ﴾ جمع (**جَوَاد**)، وكان القياسُ أن تصحَّ الواو في (**الجياد**)؛ لتحركها في الواحد، كما صحت الواو في (**الطِّوال**)؛ لتحركها في (**طويل**)، ولكنه ممَّا شذَّ إعلاله."[2]

وجاء تعليل الإعلال في الجمع: بأنه جمع (**جيِّد**)، لا جمع (جَوَاد)، أو أن هذا مطرد في الاستعمال؛ حيث "لم يسمع ... عنهم (**جِواد**) في التكسير البتة، فأجروا واو (جَوَاد) لوقوعها قبل الألف مجرىٰ الساكن الذي هو واو (ثوْب، وسوط)؛ فقالوا: (جياد)، كما قالوا: (حياض، وسياط)، ولم يقولوا: (جِوَاد)؛ كما قالوا: (قِوام، وطِوال)."[3]

---

[1] ينظر: أوضح المسالك٤/ ٣٤٤، شواذ الإعلال والإبدال في القرآن الكريم، ص٣٦.

[2] أمالي ابن الشجري، تح: د. محمود محمد الطناحي١/ ٨٥، ط: مكتبة الخانجي، ط: الأولىٰ، ١٤١٣هـ ١٩٩١م.

[3] لسان العرب، بتصرف وحذف، (جود)، وانظر: أوضح المسالك٤/ ٣٤٥.

التأويل البلاغي في إعلال واو الجمع:

وردت اللفظة في سياق ثناء الله ﷻ علىٰ نبيِّه سليمان عليه السلام ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [ص:٣٠]؛ فهو رجَّاع إلىٰ الله في جميع أحواله، بالتأله والإنابة...، ومن أموره أنه عُرِضت عليه الخيل بما لها من منظر رائق، وجمال معجب، فما زالت تُعرَض عليه؛ حتىٰ غابت الشمس في الحجاب، فألهَتْه عن صلاة المساء وذِكْر الله ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِىِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ ﴿٣١﴾ فَقَالَ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾ [ص٣١: ٣٢]، فقال ندما علىٰ ما مضىٰ منه، وتقربا إلىٰ الله بما ألهاه عن ذكره، وتقديما لحب الله علىٰ حب غيره: ﴿ رُدُّوهَا عَلَىَّ ۖ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾ [ص:٣٣]، أي: جعل يعقرها بسيفه في سوقها وأعناقها.[1]

وجمهرةُ المفسرين متفقةٌ علىٰ أن مقصود قوله سبحانه: ﴿ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ﴾ (**الخيل**). ووصف ﴿ٱلصَّٰفِنَٰتُ﴾ علىٰ أنه جمع (صافن)، وهو من الخيل القائم علىٰ ثلاث قوائم، وقد أقام الرابعة علىٰ طرف الحافر.[2]

أما وصف ﴿ٱلْجِيَادُ﴾ فقد انشقت العصا بينهم – فيما وقفتُ عليه – علىٰ أربعة أقوال؛ فقيل: جمع (**جَوَاد**). وقيل: جمع (**جَيِّد**). وقيل: جمع (**جِيْد**)، وهو العُنُق؛ أي: طوال الأعناق. وقيل: جمع (**جَوْد**)؛ أي: السَّوابق، السِّراعُ في الجَرْيِ.[3]

---

[1] ينظر: تفسير ابن كثير٧/ ٦٥.

[2] ينظر: لسان العرب، (صفن).

[3] ينظر: المحرر الوجيز٤/ ٥٠٣، الدر المصون٩/ ٣٧٦

ومَحْمَل الشذوذ علىٰ القول الأول (**لتحرك الواو**)، أما سائر الأقوال فليس في القول بأحدها ثمة شذوذ؛ (**لأن الواو فيها معلة، أو شبيهة بالمعلة**).

وللترجيح بين هذه الأقاويل - بغض النظر عن الشذوذ وعدمه- يكون بالوقوف أمام الوصفين؛ ﴿ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ﴾، وسر اقترانهما معًا؛ دون الاكتفاء بأحدهما، أو العدول أصالةً عن الوصف، والتصريح بلفظ (الخيل)؛ كأن يقال – في غير القرآن –: (**إِذْ عُرِضَ عَلَيْه بِالْعَشِيّ الْخَيْلُ**)، وكما تراه فيه وجازة في التعبير!

وفي الجواب عن ذلك يمكن القول: إن سياق الآيات – كما سبق بيانه – دالٌّ علىٰ أن نبي الله سليمان عليه السلام حال استعراضه الخيل ألْهَته بجمالها وروائها! ومن ثم ليس ثمة أثر لحضور الاسم (الخيل)؛ إنما يكون في حضور وصفها الذي من خلاله شُغل نبي الله!

ثم إن جمالها متشعب المناحي، متنوع الاتجاهات؛ لذا كثرت أوصافها، وعليه تعدد المحمل الدلالي للفظة (الجياد)!

وأحسب أن دلالة وصف (**الصافنات**) ترجح الجهة المنوطة للجمال في (**الجياد**)، وتقطع بتحديد المراد منه؛ وأنه **جمال سرعتها، وعَدْوها في سبقها؛ فهي جمع (جَوْد)، وهو جمع قياسي؛ فواو المفرد شبيهة بالمعلة**.

وَوُصِفَت الخيلُ "بالصفون والجودة، ليجمع لها بين الوصفين المحمودين (**واقفة، وجارية**)؛ يعنىٰ: إذا وقفت كانت ساكنةً مطمئنة في مواقفها، وإذا جرت كانت سراعا خفافا في جريها."[1]

---

[1] الكشاف٤/ ٩١.

فدل وصف (**الصفون**) علىٰ المعنىٰ المختار في (**الجياد**)؛ فمقصود السياق في وصف جمالها الحالان مجتمعان؛ إذ إن الخيول العربية الخالصة حال وقوفها لا تكاد تتمالك بجميع قوائمها في الاعتماد علىٰ الأرض؛ اختيالًا بأنفسها، وقربًا من الطيران بلطافتها وهمتها، وإظهارًا لقوتها ورشاقتها وخفتها... فإذا عَدَتْ وجَرَتْ كانت سِراعا في عَدْوِها وجريها؛ حيث إذا طَلَبت لحِقَت، وإذا طُلِبت لم تُلْحَق.[1]

بهذا التفسير للوصف يتعانق مع ما قبله، ويلتقي معه (**التقاء تقابليًّا**)، أما غيره من التفسيرات للمعنىٰ فتعدم فيها هذا الاتساق والانسجام بين الوصفين معًا!

دع عنك أن هذا المعنىٰ للوصف هو المروي عن السلف – فيما وقفت عليه– وبه قال ابن عباس[2]؛ قال ابن كثير: " وَالْجِيَادُ: السِّراع. وكذا قال غير واحد من السلف."[3]

ومن ثم فليس ثمَّة شذوذٌ تصريفي في الكلمة؛ إذ إنَّ القَول به بناءً علىٰ احتمال مرجوح لمعنىٰ اللفظة، نتج عن غياب تدبُّر سياق ورودها، وما جاورها واقترن بها من وصف، والله أعلم.

*** *** ***

---

[1] ينظر: نظم الدرر١٦/ ٣٧٨.

[2] ينظر: تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)؛ تح: عبد الرزاق المهدي، ٤/ ٦٨، ط : دار إحياء التراث العربي –بيروت، ط: الأولىٰ، ١٤٢٠هـ

[3] تفسير ابن كثير، ٧/ ٦٤.

المبحث الآخر

التأويل البلاغي

لما خالف ظاهره القياس الصرفيفي أبنية الأفعال

تَوقَّفَت الدِّراسةُ مع أربعةِ موَاضِعَ؛ نصَّ الصَّرفيون علىٰ خُروجِها عن قِياس قواعدِهم التَّصريفيَّةِ؛ مَوضِعٍ من حيثُ الإعلالُ بالقلبِ؛ فقد وَردَ بِتَصحيحِ حَرفِ العلَّةِ؛ وكان حقُّه الإعلالَ، والثَّلاثةِ الأُخرىٰ من حيث الإعلالُ بالحذف؛ فقد جَاءَتْ مُعلَّةً، وكان قياسُها التَّصريفِيُّ الإتمَامَ؛ وَذَلِك عَلىٰ النَّحو الآتِي:

- تصحيح عين الفعل المتحركة المعتلة:

قال تعالىٰ: ﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمۡ ذِكۡرَ ٱللَّهِۚ ... ﴾[المجادلة:١٩]

القياس التصريفي: أنه إذا كانت الواو عينًا لفعل، وكانت متحركة، وما قبلها ساكن صحيح أن تُنقلَ حركتُها إلىٰ الساكن الصحيح قبلها، ثم تُقلَب ألفا لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها بعد نقل حركتها إليه؛ نحو: (أَجَاد، واستَعَاذَ)، فالأصل: (أجْوَدَ، واسْتَعْوَذ).[1]

وعليه فالقياسُ التصريفيُّ أن يقال – في غير القرآن –: (**استحاذ عليهم الشيطان..**)

وعللوا ورود الفعل على أصله بقولهم: "وقد يجيء في الباب الحرف والحرفان علىٰ أصولهما، وإن كان الاستعمال علىٰ غير ذلك؛ ليدل علىٰ أصل الباب، فمن ذلك ﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾"[2]، أو أنَّ "التصحيح لغةٌ لبعض العرب مطردة في هذا الباب كله"[3]، وقيل: إن هذه الكلمات مرَّتْ بمراحلَ سابقةٍ، كانت

---

[1] ينظر: المنصف لابن جني، ص٢٦٧، شرح المفصل لابن يعيش٥/ ٤٤٦، شواذ الإعلال والإبدال في القرآن، ص.٣.

[2] المقتضب٢/ ٩٨، وانظر: الخصائص٢/ ٤٩٣

[3] التحرير والتنوير٢٨/ ٥٤

تستعمل فيها مصححة، ثم تطورت، فحدث فيها ما حدث من الإعلال، وبقي شيء من تلك المراحل لم يتغير، وهو ما يسمونه (الركام اللُّغوي).[1]

التأويل البلاغي لتصحيح عين الفعل:

جليٌّ سمْتُ العمومية فيما ورد في توجيه التصحيح؛ فلم يتجاوز الكلمة للنظر في سياق ورودها، وملابسات مجيئها في النظم القرآني... إنها لتعليلاتٌ تصلح لكل ما ورد علىٰ خلاف مشهور القاعدة؛ ما دام كان صدوره ممن يُحتجُّ بلغته!

وإذا تجاوزنا هذا للنَّظر إلىٰ ورود اللفظة في البيان القرآني ألفيناها جاءت في موضعين؛ والتُزِم فيهما تصحيحُ الواو؛ الأول في قوله سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء:١٤١]، والآخر في قوله تعالىٰ: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [المجادلة:١٩].

خصوصية سياق ورود اللفظة:

اللافت للانتباه أنه بتأمل سياق الموضعين بانَ أن الكلام فيهما معقود للحديث عن فئة واحدة؛ هي فئة (**المنافقين**)، وجاء ذلك في سورتين مدنيتين (النساء، والمجادلة).

موضع النساء ورد الفعل في سياق وصف حال المنافقين، وأنهم يتربصون

---

[1] بحوث ومقالات في اللغة د. رمضان عبدالتواب، ص٦٥، ٦٦، ط: الخانجي – القاهرة، ط: الثانية، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، وانظر: شواذ الإعلال والإبدال، ص٣٣

بالمؤمنين دوائر السوء، وينتظرون زوال دولتهم، وظهور الكفر عليهم، وذهاب ملتهم؛ فإن كان نصْر وتأييد وظفر وغنيمة يتوددون إلىٰ المؤمنين! وإن كان للكافرين إدالة علىٰ المؤمنين في بعض الأحيان، كما وقع يوم أحد، ﴿قَالُوٓاْ أَلَمۡ نَسۡتَحۡوِذۡ عَلَيۡكُمۡ وَنَمۡنَعۡكُم مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۚ﴾؟ أي: ساعدناكم في الباطن، وما ألوناهم خبالا وتخذيلا؛ حتىٰ انتصرتم عليهم![1]

كذلك موضع المجادلة السياق فيه حديث عن المنافقين؛ تأمل قوله سبحانه: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مَّا هُم مِّنكُمۡ وَلَا مِنۡهُمۡ وَيَحۡلِفُونَ عَلَى ٱلۡكَذِبِ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [المجادلة: ١٤]، يقول ابن كثير:" يقول - تعالىٰ - منكرا علىٰ المنافقين في موالاتهم الكفار في الباطن، وهم في نفس الأمر لا معهم ولا مع المؤمنين"[2]؛ وذلك لأن الشيطان قد استولىٰ علىٰ قلوبهم، وملكهم "لطاعتهم له في كل ما يريده منهم، حتىٰ جعلهم رعيته وحزبه، فَأَنْساهُمْ أن يذكروا الله أصلا لا بقلوبهم ولا بألسنتهم."[3]

التناغم الدلالي مع سياق الورود:

ثمة تناغم بين خصوصية السياق والمعنىٰ الدلالي للفظة؛ فالمادة تدور حول معنىٰ: (**الإحاطة، والغلبة، والاستيلاء**)؛ يقال: حاذ يحوذ حوذا، بمعنىٰ: حاط يحوط حوطا، ويقال: أحوذ الشيء، أي جمعه وضمه... وحاذ الحمار أُتُنَه إذا استولىٰ عليها وجمعها، وأَمر مَحُوذ: مضمومٌ مُحكَمٌ، والأَحْوَذِيُّ: الْمُشَمِّرُ في

---

[1] ينظر: تفسير ابن كثير٢/ ٤٣٦

[2] تفسير ابن كثير٨/ ٥١

[3] الكشاف٤/ ٤٩٦

الأمور، القاهرُ لها الذِي لَا يَشِذُّ عليه منها شيءٌ.[1]

ثم تبصر هذه الدلالة التزم معها في السياقين صيغة (**استفعل**)، ﴿نَسۡتَحۡوِذۡ﴾، ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ﴾ ولم يأت (**نَحْوِذ... حَوَذ**) فأضفت الصيغة علىٰ المعنىٰ الدلاليِّ معنىٰ المبالغة؛ قال الطاهر:" والسين والتاء للمبالغة في الغلب؛ مثلها في استجاب."[2]

أي إنه يمكن القول: إن الكلمة صورت بـ(**مادتها، وهيئتها**) مدىٰ ما كان عليه المنافقون من موالاة ونصرة وتأييد للكافرين... ومدىٰ قوة تمكن الشيطان وتملكه لهم.. حتىٰ صاروا حزبا له!

تشكيلُ صوت الواو للمعنى، ومحاكاته الكلمةَ دلالةً وصيغةً:

من المتعالم المشهور أن الصوت كلما ازداد شبهًا بالمعنىٰ كان أدلّ عليه، وأشهد بالغرض فيه؛ لذلك كان العرب "**يجعلون أصوات الحروف علىٰ سمت الأحداث المعبَّر بها عنها، فيعدلونها بها، ويحتذونها عليها.**"[3]

ولنتأمل نطق اللفظة حين ورودها وَفق أقيسة الصرفيين؛ كأن يقال – في غير القرآن –: (**ألم نستحذ عليكم... استحاذ عليهم الشيطان**)، وهيئة نطقها علىٰ ما ورد عليه بيان القرآن بتصحيح الواو ﴿أَلَمۡ نَسۡتَحۡوِذۡ عَلَيۡكُمۡ﴾، ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾، وما في نطق الواو من استدارة للشفتين، ورفع أقصىٰ اللسان نحو

---

[1] ينظر: لسان العرب (حوذ).

[2] التحرير والتنوير٢٨/ ٥٤

[3] الخصائص٢/ ١٥٩، وانظر قبلها: ٢/ ١٥٦

سقف الحنك؛ ارتفاعا يؤدي إلىٰ احتكاك الهواء بأعضاء النطق.[1]

ألا نبصر لتلك الطاقة الصوتية في نطق الواو؛ والمتمثلة في وضع **(الاستدارة)** عند النطق بها محاكاة وتشخيصا وتمثيلا للمعنىٰ الدلاليّ في الكلمة؛ فنجد ثمة انسجاما واتساقا بين ما عليه هيئة الحرف نطقا، وما يسكن الكلمة معنًىٰ ودلالةً؟!

ومن ثم محاكاة ومواءمة لسياق ورودها؛ ما عليه حال المنافقين من الاستدارة علىٰ كلا الفريقين؛ **(المؤمنين، والكافرين)**، وما يحدثه الشيطان من التفاف بالمنافقين، وإدارة عليهم في جميع أحوالهم وشؤونهم؛ حتىٰ أصبحوا عونًا له، بل كانوا حزبه!

أي إنَّ في عدول بيان القرآن عن مشهور الاستعمال؛ ببقاء الواو مصحَّحة دون إعلال تناغما مع دلالة اللفظة وهيئتها، وتآخيا مع سياقي ورودها في آي الذكر الحكيم!

أبعد ذلك يمكن الاكتفاء بالقول: إن تصحيح عين الفعل جاء مراعاة للأصل، أو أنه لغةٌ لبعض العرب...؟! إنها لأقاويل لا تستقيم، ولا تنهض في أداء لغة الإعجاز!

*** *** ***

[1] ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ص٣٦، المختصر في أصوات اللغة د. محمد حسن جبل، ص١٤٥.

- حذف عين الفعل الماضي المضاعف عند إسناده إلى الضمير المتحرك:

قال تعالىٰ: ﴿ وَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗاۖ ﴾ [طه: ٩٧].

قال سيبويه: "ومن الشاذِّ قولهم: (**أَحَسْتُ، ومَسْتُ، وظَلْتُ**)، لما كثر في كلامهم كرهوا التَّضعيف، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في (فعلت وفعلن)، الذي هو غير مضاعف، فحذفوا كما حذفوا التاء من قولهم: يستطيع، فقالوا: يسطيع."[1]

وعليه فالقياس أن يقال – في غير القرآن –: (**وَانْظُرْ إِلَىٰ إِلَهِكَ الَّذِي ظَلِلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا**) بإتمام عين (ظلّ)، وعدم حذفها.

وكان تعليل حذف العين: بأنه لغة، وفيه فائدة التخفيف؛ يقول أبو حيان: "فأما حذف اللام، فقد ذكره سيبويه في الشذوذ يعني شذوذ القياس لا شذوذ الاستعمال ... وذكر بعضُ من عاصرناه أنّ ذلك منقاسٌ في كل مضاعف العين واللام في لغة بنىٰ سُليم".[2]

في حين ذهب ابنُ مالك إلىٰ اطِّراده؛ يقول في ألفيته: (**ظَلْتُ، وظِلْتُ في ظَلِلْتُ اطَّرَدا**)[3]، وتمثيلُه – والكلام للإمام الشاطبي – أحرَزَ شروطًا معتبرة، وهي كونه فعلا، مضاعفا، والمحذوف مكسورًا، مبنيا للفاعل، متصلا بما يسكن له آخره

---

(1) الكتاب لسيبويه٤/ ٤٨٢، وانظر: الخصائص لابن جني٢/ ٤٤١، شواذ الإعلال والإبدال في القرآن الكريم، ص٤١، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص٢٧٤.

(2) البحر المحيط ٦/ ٣٤٠، ٣٤١، وانظر: المقتضب١/ ٢٤٥.

(3) متن ألفية ابن مالك؛ ضبطها، وعلق عليها د. عبد اللطيف الخطيب، ص٦٤، مكتبة دار العروبة – الكويت.

من ضمائر الرفع البارزة، ماضيا؛ لا أمرًا ولا مضارعًا؛ حينئذ يجوز فيه الإتمام، (ظَلِلْتُ)، وحذفُ العين (ظَلْتُ)، وحذفُ العين ونقل حركتها إلىٰ الفاء؛ (ظِلْتُ).[1]

التأويل البلاغي لحذف عين الفعل:

أوجد أبو حيان تخريجا لما عليه استعمال القرآن، وعند ابن مالك مقيس؛ لتوافر ما ارتآه من شروط...

لكن!! يبقىٰ السؤال قائما في وجه القولين؛ ما دام الإتمامُ محِلَّ اتِّفاق وقياس؛ فلِمَ لَمْ يَأتِ عليه بيانُ القرآن؟ ولِمَ آثرَ البيانُ القرآنيُّ وجْهَ الحذفِ، وهو - كما يظهر من كلامهم- محلُّ قولٍ بقياس وشذوذ؟!

إذا تأملتَ ورودَ الفعل (ظلَّ) في البيان القرآني ألفيته ورد بصيغة الماضي؛ مسندا إلىٰ ضمير رفع متحرك في موضعين، جاءت القراءات المتواترةُ فيهما علىٰ حذف العين؛ في قوله سبحانه: ﴿ وَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗاۖ ﴾ [طه: ٩٧]، وقوله سبحانه: ﴿ لَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَٰهُ حُطَٰمٗا فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ ﴾ [الواقعة٦٥].

ولا بُدَّ من خصوصية في سياق النظم القرآني استدعت حذف عين الفعل؛ إذ الحذف والإثبات يتولد عنهما لمحات وإشارات، لكنها لا يمكن أن تتجلىٰ إلا من خلال تبصر السياق، والنفاذ إلىٰ أغوار مراميه!

موضع (طه):

قال تعالىٰ: ﴿ قَالَ فَٱذۡهَبۡ فَإِنَّ لَكَ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسٗۖ وَإِنَّ لَكَ

---

[1] ينظر: المقاصد الشافية ٩/ ٤١٤، شرح الكافية الشافية لابن مالك٤/ ٢١٧٠.

مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُۥ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا ﴾ [طه: ٩٧].

جاءت الآية في سياق الحديث عن فتنة السامري لبني إسرائيل؛ حين ذهب موسىٰ عليه السلام إلىٰ ميقات ربه... فصاغ السامري لهم عجلا وعبدوه من دون الله!

وفي قوله سبحانه: ﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ... ﴾ يكشف له موسىٰ عليه السلام حقيقة إلهه المزعوم، ويبين له بُطول صنيعه، وعظم جرمه؛ في شركه بالله ﷻ، وإضلاله بني إسرائيل!

وفي هذا السياق جاء الفعل ﴿ظَلْتَ﴾ بحذف العين عند إسناده للضمير... وترىٰ في الحذف إشارة إلىٰ قلة تلك المدة التي ترك فيها موسىٰ عليه السلام قومه؛ فهىٰ مدةٌ يسيرةٌ جدًّا في مقدار الزمن أربعون ليلة! ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ثم هو لم يتركهم في هذه المدة سُدًىٰ بلا ناصح أمين؛ إنما قال لأخيه هارون: ﴿ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [الأعراف:١٤٢]، ومع هذه المدة القصيرة من عمر الزمن نسوا فضل ربهم عليهم، الذىٰ أهلك عدوهم وشق لهم البحر؛ فعبدوا غيره، واتخذوا من العجل إلهًا!

ما الحذفُ من بنية الفعل (عينَه) سوىٰ إشارة ودلالة علىٰ قلة زمن تركهم؛ ومن ثم رمْزٌ ودلالة علىٰ خور عقولهم! فما تكاد تهتدىٰ حتىٰ تضل، وما تكاد ترتفع حتىٰ تتخبط، وما تكاد تمضي في الطريق المستقيم؛ حتىٰ ترتكس وتنتكس!

التقطْتُ تلك الدلالة في الحذف من قول البقاعي:"﴿ظَلْتَ﴾ أي: دمت في مدة يسيرة جدًّا؛ بما أشار إليه تخفيف التضعيف."[1]

موضع (الواقعة):

قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴿٦٦﴾ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الواقعة٦٢ :٦٧].

الآيات جاءت في سياق إثبات البعث والنشور، وبداءته في قوله سبحانه: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَٰكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ﴾ [الواقعة:٥٧]، وساقت في ذلك حججًا أربعًا، أُنشئت جميعُها من العدم؛ (الخِلقة الأولىٰ ولم يكونوا شيئا، إنبات الزرع، إنزال الماء العذب، النار التي يقدحونها).

والمتأمل طريقة النظم القرآني لهذه الحججِ الأربع يجد أنها وإن سيقت للبرهان الموجب للاعتبار، وإثبات البعث والنشور إلا أن أسلوب الإدماج مبثوث في تضاعيفها؛ وذلك بالامتنان بنعم الله ﷻ عليهم في هذه الأشياء الأربعة؛ استجلابا لأفئدتهم، وكسرًا لصَلَفهم وعجبهم!

ثم إن المتأمل الحججَ الأربعةَ يجد أنّها لم تتعرض لإثبات وصف صيرورتهم إلىٰ التفكه ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ سوىٰ مع برهان (الزرع)؛ وذلك – فيما يبدو – أنه البرهان الوحيد الذي لهم فيه شيء من التعب والمشقة؛ فهم يتعهدون الأرض والزرع بالشق والبذر والريّ... ولا ترىٰ شيئا من ذلك في النشأة الأولىٰ، أو في إنزال الماء من السماء، أو في استخراج النار؛ ومن ثم لا ليس لحضور

[1] نظم الدرر٥/ ٤٢ ، ٤٣

الوصف فيما لا يملكون أمره، ولا يتعبون شيئا في تحصيله ما لحضوره مع ما لهم فيه يد، وتعب ومشقة!

وترىٰ أنه في إثباته جيء بلفظ ﴿ تَفَكَّهُونَ ﴾؛ فلم يقل: (فظلتم تندمون، أو تحزنون، أو تتلاومون)، وكلُّها معانٍ فُسِّرَت بها اللفظةُ[1]؛ يقول ابن عطية: "وهذا كله تفسير لا يخص اللفظة، والذي يخص اللفظ هو: تطرحون الفاكهة عن أنفسكم؛ وهي المسرة والجدل، ورجل فكه إذا كان منبسط النفس غير مكترث بالشيء"[2]،" قال الكسائي: هو تلهف علىٰ ما فات، وهو من الأضداد، تقول العرب: تفكهت؛ أي: تنعمت، وتفكهت؛ أي: حزنت."[3]

أقولُ: إنَّ في إيثار هذه الوصف الذي يتسع معناه لأكثر من دلالة، وليس صريحًا في الصَّيرورة إلىٰ التَّحسُّرِ والتندُّم.. ثم مجيئه بنقصان العين؛ ودون إتمام ﴿فَظَلْتُمْ﴾، وما يشعر به من قلة زمن الصيرورة .. دع عنك مجيء التعليق بأداة الشرط (**لو**) التي تدلُّ علىٰ معنىٰ المحال ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ ﴾؛ قال أبو البقاء: "والأصل في فرض المحالات كلمة (**لو**) دون (**إن**)؛ لأنها لما لا جزم بوقوعه ولا وقوعه، والمحال مقطوع بلا وقوعه"[4] = إدماجًا للامتنان مع الاستدلال؛ وذلك أخذًا بأيديهم لعدم الاكتراث والمكابرة، واستمالة لهم أن يثوبوا ويعودوا لرشدهم في التدبر في أمر الزرع؛ كي ينفذوا من خلاله للاستدلال إلىٰ أمر البعث.

---

[1] ينظر: تفسير ابن كثير٧/ ٥٤١، وتفسير البغوي٥/ ١٧

[2] المحرر الوجيز٥/ ٢٤٩

[3] تفسير البغوي٥/ ١٧

[4] الكليات، ص١٢٥، ١٢٦

قال الإمام الماوردي: " وتتضمنُ هذه الآيةُ أمرين؛ أحدهما: الامتنان عليهم بأن أنبت زرعهم؛ حتىٰ عاشوا به ليشكروه علىٰ نعمته عليهم. الثاني: البرهان الموجب للاعتبار؛ بأنه لما أنبت زرعهم بعد تلاشي بذوره وانتقاله إلىٰ استواء حاله من العفن إلىٰ الترتيب؛ حتىٰ صار زرعًا أخضر، ثم جعله قويًّا مشتدًا أضعاف ما كان عليه، فهو بإعادة من مات أحقّ، وعليه أقدر، وفي هذا البرهان مقنع لذوي الفطر السليمة."[1]

أبصرتَ حذف عين الفعل في الموضعين، وما فيه من دلائل وإشارات تتناغىٰ وسياق القول، ومعقود الكلام؛ في إثبات سفه بني إسرائيل، وخور عقولهم في موضع (طه)... وإبراز الامتنان في معرض الاستدلال في موضع (الواقعة)؟!

أيُمكِنُ أنْ يُحمَلَ الحذفُ بعد ذلك علىٰ الشُّذوذِ، أو يُكْتَفَىٰ بالقول إنّه لغةُ قوم؟!

إنَّه لَحَذفٌ مَقِيسٌ مُطَّرِدٌ؛ كمَا ذَكَر ابنُ مالكٍ، تحققت فيه شُروطُه؛ في الوقتِ ذاتِه كَان مُتنَاغيًا مع سِياق القول، ومقصودِ آي الذِّكر الحكيم!

*** *** ***

[1] تفسير الماوردي (النكت والعيون)؛ تح: السيد عبد المقصود عبد الرحيم،٥/ ٤٦٠، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، وانظر: تفسير القرطبي١٧/ ٢١٨

حذف العين المفتوحة من فعل الأمر المضاعف عند إسناده لنون النّسوة:

قال تعالىٰ: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ...﴾ [الأحزاب: ٣٣].

أهل التصريف يقولون: إذا أُسند الفعل المضارع المضعَّف، المكسور العين، أو الأمر منه إلىٰ نون النّسوة جاز فيه وجهان: (**الإتمام، وحذف العين بعد نقل حركتها إلىٰ الفاء**)؛ تقول في (يَقِرّ): (**يَقْرِرْنَ، واقْرِرْنَ**) بالإتمام، و:(**يَقِرْنَ، وقِرْنَ**) بالحذف، ونقل الحركة.

فإن كانت العين مفتوحة فواجبٌ الإتمامُ، ويكون التخفيفُ بالحذف ونقل الحركة قليلا، وغير مطرد؛ قال ابن هشام:" وقرأ نافع وعاصم: ﴿**وَقَرْنَ**﴾ بالفتح، وهو قليل؛ لأنه مفتوح"[1]، يقول ابن مالك: (**وقِرْنَ في اقْرِرْنَ، وقَرْنَ نُقِلَا**)، وذلك "لأنه تخفيف لمفتوح، وقد أفهم بقوله: (**نُقِلا**) أن ذلك لا يطرد، وصرَّح به في الكافية."[2]

وعليه فالاطِّرادُ التَّصريفي أن يقال – في غير القرآن –: (**واقْرَرْنَ في بيوتكن**).

التأويل البلاغي في حذف عين الفعل:

بداءةً الأمرُ في قوله سبحانه: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ...﴾ ورد فيه قراءتان

---

[1] أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك٤/ ٣٦٣، وانظر: حاشية الصبان٤/ ٤٨٢، شواذ الإعلال والإبدال في القرآن الكريم، ص٧٦.

[2] حاشية الصبان٤/ ٤٨٢

متواترتان؛ قراءة الجمهور بكسر القاف، وقراءة نافع وعاصم بفتحها.[1]

ثم إن أقوال الأيمة تنوعت في توجيه القراءتين، وَجِهَةِ حمل المعنىٰ علىٰ كل توجيه؛ يمكن حصرها علىٰ النحو الآتي:[2]

- قراءةُ الفتح ﴿ وَقَرْنَ ﴾:

– أمرٌ من (**الاستقرار**)؛ تقول: قَرِرْتُ (بالكسر) في المكان أَقَرُّ فيه (بالفتح)، والأصل: (اقْرَرْنَ)، ثم حذفت الراء الأولىٰ (المفتوحة) بعد أن نقلت حركتها إلىٰ القاف، وحذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها. والمعنىٰ: **الزمن بيوتكن فلا تخرجن لغير حاجة.**

– أمرٌ من (**قَرِرْتُ بِه عينًا أَقَرُّ**)، وجرىٰ فيه ما سبق من إعلال. وَالْمَعْنَىٰ: **وَاقْرَرْنَ به عينًا فِي بُيوتِكُنَّ.**

– أمرٌ من (**الاجتماع**)؛ مأخوذ من قار يَقار كخاف يخافُ إذا اجتمع. ومنه (القارَةُ) لاجتماعِها، فحُذِفت العين لالتقاء الساكنين. والمعنىٰ: **واجْمِعن أنفسكن في البيوت.**

- قراءة الكسر ﴿وَقِرْنَ ﴾ :

– أمر من الاستقرار؛ تقول: قَرَرْتُ (بالفتح) في المكان أَقِرُّ (بالكسر)، والأصل

---

[1] ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد؛ تح: شوقي ضيف، ص٥٢١، ط: دار المعارف، مصر، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري؛ تح: علي محمد الضباع،٢/ ٣٤٨، ط: المطبعة التجارية الكبرىٰ.

[2] ينظر في ذلك: الكشاف٣/ ٥٣٧، المحرر الوجيز١٤/ ١٧٨، حاشية الطيبي علىٰ الكشاف ١٢/ ٤١٩، البحر المحيط ٧/ ٥٩٠، الدر المصون ٩/ ١٢١، التحرير والتنوير٢٢/ ١٠، لسان العرب (قرر).

(اقْرِرْنَ)، وجرىٰ فيه ما سبق في الوجه الأول من قراءة الفتح من إعلال. والمعنىٰ: **الزمن بيوتكن فلا تخرجن لغير حاجة.**

– أمر من (الوقار)؛ يقال: وَقَرَ يَقِرُ وَقَارًا، وأصلُه (اوْقِرْن)، فحُذِفت الفاءُ، وهي الواو؛ نَحْو: عِدْنَ من الوعد، وزِنَّ من الوزن. والمعنىٰ: **كُنَّ أَهْلَ وَقَارٍ وَسُكُونٍ.**

آثرت ذكر الأوجه؛ مع بيان إعلالها التصريفي؛ كي أخلص للقول:

إن القراءتين نتج عنهما خمسة توجيهات، تولد منها أربعةُ معانٍ: (**الاستقرار – قرة العين – الاجتماع – الوقار**)، وليس **للشذوذ التصريفي** في التوجيهات الخمسة محل سوىٰ علىٰ التوجيه الأول لقراءة الفتح؛ أنه أمر من (**الاستقرار**)؛ وذلك لحذف عين المضاعف المفتوحة!

قلت: وإذا كان الأمر كذلك؛ فما الذي يدعو للقول به، واللجوء أو الاعتصام إليه في التوجيه؟!

ثم إنَّ ما ترتَّبَ عليه من معنًىٰ موجودٌ – كما ترىٰ – في التوجيه الأول علىٰ قراءة الكسر! دع عنك أن ثمة خلافا لغويا في ورود (قَرِرْتُ في المكان أقَرّ؛ بمعنىٰ استقررت) فـ"المشهورُ أن مكسورَ العين في الماضي (للعين)، والمفتوحَها في (المكان)".[1]

ومن ثم يمكن القول: إن محمل التأويل البلاغي للصيغة علىٰ القراءتين هو الأمر بـ(**القرار**) والمعنىٰ: "الزمن بيوتكن فلا تخرجن لغير حاجة"[2]، (وذلك

---

[1] البحر المحيط ٧/ ٥٩٠، وانظر: الدر المصون ٧/ ٥٩٠، لسان العرب (قرر)

[2] تفسير ابن كثير ٦/ ٤٠٩

علىٰ قراءة كسر العين، وهي محل اتفاق لغوي وتصريفي)، يلتقي معه معنىٰ (**الاجتماع**) – علىٰ قراءة الفتح – أي: اجمعن أنفسكن في البيوت.

ويأتي معنىٰ (**قرة العين**) – علىٰ قراءة الفتح – ومعنىٰ (**الوقار**) – علىٰ قراءة الكسر – "كناية عن ملازمة بيوتهن؛ مع الإيماء إلىٰ علة ذلك "[1] بأنّ " لَكُنَّ في بيوتكن قرة عين؛ فلا تَتَطلَّعْنَ إلىٰ ما جاوز ذلك"[2]، وأن ذلك سكينة، و "وقار لهن".[3]

والذي يدل علىٰ إرادة هذه المعاني – والله أعلم – مجيءُ الأمر من هذه المادة، وعلىٰ هذه الهيئة... فلو قيل في – غير القرآن – : (**وامكثن في بيوتكن**...، أو **الزمن بيوتكن**...) لتحدَّد المعنىٰ، وتعين مراد الأمر منه لدلالة واحدة، ثم إن الأمر جاء علىٰ صورة ﴿ **وَقَرْنَ** ﴾؛ دون (**اقررن**) فاستوعبت أن تكون من (وقر)، ومن (قرَّ)، ثم مجيئها علىٰ القراءتين معا، وعدم الاقتصار علىٰ قراءة واحدة!

ومن ثم كانت الدلالةُ علىٰ الأمر تصريحًا وكناية؛ مع الإشارة إلىٰ المرجو والغاية منه في لفظ واحد! ولله در الإمام السيوطي في قوله: " تَنَوُّع القراءات بمنزلة الآيات"![4]

أيسوغ بعد هذا كله أن تحمل قراءة الفتح علىٰ الشذوذ، أو عدم الاطراد؛ بناءً علىٰ معنًىٰ من معانيها، وهي – كما ترىٰ – لها أكثر من دلالة، تراها متعانقة مع دلالات قراءة الكسر؛ جميعها متناغية متآخية مع سياق ورود الصيغة؟!

---

[1] التحرير والتنوير ٢٢/ ١٠

[2] السابق، والصفحة نفسها

[3] السابق نفسه، والصفحة نفسها

[4] الإتقان في علوم القرآن ١/ ٢٧٩

وما سلكته في استبصار هذه المعاني ناظرٌ إلىٰ قول الإمام الطاهر في (**المقدمة التاسعة في أن المعاني التي تتحملها جمل القرآن تعتبر مرادة بها**): "وقد تكثر المعاني بإنزال لفظ الآية علىٰ وجهين أو أكثر تكثيرا للمعاني مع إيجاز اللفظ، وهذا من وجوه الإعجاز"[1]، "فمختلف المحامل التي تسمح بها كلمات القرآن وتراكيبه وإعرابه ودلالته، من اشتراك وحقيقة ومجاز، وصريح وكناية... إذا لم تفض إلىٰ خلاف المقصود من السياق، يجب حمل الكلام علىٰ جميعها"[2]، و"المعاني المتعددة التي يحتملها اللفظ بدون خروج عن مهيع الكلام العربي البليغ، معانٍ في تفسير الآية."[3]

*** *** ***

[1] التحرير والتنوير ١/ ٩٤

[2] السابق، والصفحة نفسها.

[3] السابق نفسه ١/ ١٠٠

(الخاتمة)

حَمدًا لله – تعالىٰ – وَصلاةً وسَلامًا علىٰ سيِّدِنا رسولِ الله، وعلىٰ آلِهِ وصحبِه، ومَن والاه...

وبَعد:

فإنَّه بعد وُقُوفِ التَّأوِيل البَلَاغِيِّ مَع أربَعَةَ عشَرَ مَوضِعًا من مُفردَاتِ البيَانِ القُرآنِيِّ حَكَمَ عليهَا الصَّرفِيون بِأنَّها: (**شَاذَّةٌ فِي الْقِيَاسِ التَّصْرِيفِيِّ**)؛ وَهِيَ تُمثِّلُ أبْوابًا وَمَسَائِلَ صَرْفِيَّةً مُتعدَّدةً ومختلِفةً؛ مِنها ما يتَّصِلُ بِصِيغِ المَصَادر، وصِيَغ الجُمُوع، وَكثيرٌ منها يَنْدَرِج تحت بَابِ الْإِعلَال؛ مَعَ تَنَوُّعِ مَسَائِلِه... يَجْمُلُ للبَحْثِ أنْ يُجمِلَ أبرَزَ النَّتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلَ إِلَيْها:

❖ الْبَلاغِيُّون انْحَصَرَ حَدِيثُهُم عن (**مُخَالَفَةِ الْقِياس**) في كَلَامِهم عن (**فَصَاحَةِ الْمُفْرَدِ**)، وَذِكْرِ العيوبِ المُخِلَّةِ بِفَصَاحَتِه؛ ولَم يَتَعَرّضُوا لَها فِي غَيْر ذَلِكَ مِن أبوابِ الْبَيانِ.

❖ عِبَارةُ أهلِ التَّصريف: (**شَاذٌّ قِياسًا؛ فَصِيحٌ استعمالًا**) يُمكِنُ أنْ تُعَدَّلَ، وتُستَبدلَ بيانيًّا بعبارة: (**خُروج الكَلَامِ عَلىٰ خِلَافِ مُقْتَضَىٰ الظَّاهِرِ التَّصريفيّ**)، وَتَنْضَافُ هَذِه الصُّورَةُ إلىٰ صُوَرِ خُرُوجِ الكَلَامِ عَلىٰ خِلَاف مُقْتَضَىٰ الظَّاهِرِ الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا رِجَالَاتُ الْبَيان، وَيُدرَجُ تحتَها – مَا أمكَنَ – مِن هَذِهِ المَوَاضِعِ؛ بِمَا يَسْكنُها من وَدائِعَ ولَطَائِفَ بيانيَّةٍ؛ وَذلك مِن خِلَال تَبَصُّرِ سِيَاقَات وُرُودِهَا.

❖ **مُخَالفَةُ القِياسِ (مُصْطَلَحًا بَلَاغِيًّا)** تَتَغايرُ دَلالَتُه وَتَتَعانَدُ بِكونه (**مُصْطَلَحًا صَرفِيًّا**)؛ هو مصطلحًا بَلاغِيًّا يُعْنَىٰ بِه الخَطَأُ وَالضَّعفُ لِمُخَالَفَتِه القَانَونَّ التَّصْرِيفيَّ، وَالوَاضِعَ اللُّغويَّ. أمّا مُصْطَلحًا صَرفيًّا فَيُعْنَىٰ به – كَما ذَكر ابْنُ جِنِّي – مَا فَارَقَ ما عليه بَقِيَّةُ بابِه، وَانفرَدَ عن ذَلِكَ إِلىٰ غَيرِه... أَيْ إِنَّ دَلَالَتَه الصَّرفيَّةَ لَا يَسْكُنُها مَعنىٰ الضَّعف، أو عَدَمُ الفصاحة؛ كمَا هو حالَ المصطلحِ عند

البلاغيين. وَعَدَمُ الوقوفِ علىٰ التَّغَايُرِ الدَّلاليِّ للمصطلح بين العلمين يُوقِعُ في لَبْسٍ وخلطٍ.

❖ أَظْهَرَتِ المُعَالَجَةُ البَلَاغِيَّةُ أَنَّ عُدُولَ البَيانِ القُرْآنِيِّ عَن مَشهُورِ قَوَاعِدِ الصَّرْفِيينَ كَان مُراعَاةً لِمُتَطَلَّبَاتِ المَقَامِ، وَسِياقِ القَوْلِ؛ حَيثُ لَا يَتَأَتَّىٰ لِمَا اشْتُهِرَ عنْدهُم مِن قِياسٍ أنْ يُغْنِيَ غَناءَهُ، أو أنْ يَقومَ مَقَامَهُ.

❖ بَانَ من خلَال المُعالجَة اجْتِرَاءُ أهل التَّصريف وَعَجَلَتُهم – فِيمَا أَحسبُ – فِي بَعْضِ المَواطِنِ الَّتِي حَكَموا عليها بِشُذوذِ القياسِ؛ ذَلِكَ أَنّ حُكمَهُمْ عَلىٰ المُفْرَدَةِ كَان بِمَعْزِلٍ عن سياقِ ورودِها، ودُون مُراعَاتِه... فَصِيغَةُ المُفْرَدةِ – وَهِيَ بِمعزْلٍ عن سِيَاقها – تَتَحَمَّلُ بِنْيَتُها أو اشتقَاقُها أكثَرَ من وجْهٍ، وَيَحْتَمِلُ معناها أكثَرَ من دَلَالةٍ؛ من ذلك وَجْهُ القَوْلِ بِشذُوذ القِياسِ... لكنه عند مُعَالَجَتِها سِيَاقِيًّا يَتَبَيَّنُ أنَّ وَجْهَ المعنىٰ الَّذي عليه مَحْمَلُ الشُّذوذِ بَعيدٌ عَن مقْصُودِ القولِ، أو مَرْجُوحٌ مع مُرَادِ المَعْنَىٰ!

❖ تَعَدُّدُ صِيغَةِ المصدَرِ لِفِعلٍ واحِدٍ، أَو صِيغةِ الجَمْعِ لمفردٍ واحِدٍ، أَو تَغَايُرُ هيئةِ وُرودِ الفعل... لا يَنبغي أنْ يكونَ هذا التَّعددُ أو هَذا التَّغايُرُ بِمَنأًىٰ عَن أعيُنِ رِجَالَاتِ البيان! فكُلُّ صيغةٍ؛ مَصْدرٍ أو جَمْعٍ، وَكلُّ هيئةٍ يأتي عليها الفعلُ... تَسْتَأثِرُ بِشَيْءٍ مِن الدَّلَالاتِ وَالإيحَاءَاتِ لَا تكونُ للأُخْرىٰ، وَإنْ تَشَاكَلَتْ مَعَها وَالْتَقَت في أغْلَبِ حُروفِ البِنَاء، وَذَلِك لَا يَتكشَّفُ – كَما هُو مُقرَّرٌ معلومٌ – إلا من خِلَال مُراعاةِ السِّياق، والتَّبَصُّرِ فِيه.

❖ وَقَفْتُ علىٰ مُسَوِّغَاتٍ وَتعليلَاتٍ لأهلِ التَّصريفِ حَاوَلُوا من خِلَالِها إخراجَ المفرَدَةِ القُرآنِيَّةِ من دائِرَةِ شُذُوذِ القياس؛ **كالحَمْلِ عَلىٰ أنَّه لغةٌ لِبعضِ العَرَبِ، المَنْبَهَةِ علىٰ الأَصْلِ، الحَمْلِ علىٰ النَّظِير والشبيه، الحملِ عَلىٰ النَّقِيض، التَّخفِيف...**

فَمَاذا عَنْ مُسوِّغاتِ وتَعليلَاتِ رِجَالَاتِ البيانِ؟

كُنْتُ أعتقدُ – في بَدَاءَةِ المُعَالَجَةِ – أَنَّه من خِلَال الوقوفِ البَلَاغِيِّ مَع هَذِه المَوَاضِعِ يُمْكِنُ أَنْ أضَعَ اليدَ عَلىٰ ظَوَاهِرَ بَلَاغِيَّةٍ مَقصودَةٍ، وَنِكَاتٍ بَيَانِيَّةٍ مَخصوصَةٍ؛ كَمَا هُو الحَالُ عند الصَّرفِيّين في مُسَوِّغَاتِهم!

لَكِن مَاذا تَكَشَّفَ بَعد المُعَالَجَةِ وَالتَّأويلِ البَلَاغِيِّ؟

بَانَ لِي أنَّ الظَّاهِرَة البيَانِيَّةَ جَموحٌ مَركبُها، كَؤُودٌ مطْلبُها؛ مُتَعَذِّرُ عَدُّها، مُتَعَسِّرٌ وصفُها؛ فَلِكُلِّ موضِعٍ سِياقُهُ المُوَجِّهُ لِهَيئَةِ وُرودِه، لَا يُزَاحِمُ غَيرَه فِي نُكْتَتِهِ، وَلَا يُزَاحِمُه غيرُه في لَطِيفَتِه!

إِنَّها لَمَعَانٍ وَلَطَائِفُ مُرْتَبِطةٌ بِالمَوضِعِ فِي سِياقِه؛ لَيْستْ – كَما تَلمَسُها عند الصَّرفِيين – تُشْبِه الحُدودَ أو القَوَانين؛ مُنقَطِعَةَ الصِّلَةِ بِسياقِ الوُرودِ؛ فَاتَّسَمَتْ بِالشُّيُوعِ وَالعُمُومِ!

عَلَىٰ أَنَّنِي لَا أَعدَمُ الْإِمسَاكَ بِظَوَاهِرَ بَيانِيَّةٍ ثَلَاثٍ؛ هِي: (**اتِّسَاعُ الْمَعْنَىٰ، وانْفِتَاحُ الدَّلَالَة**)، (**التَّنَاغُمُ الْجَرْسِيُّ لِهَيئَةِ الكَلِمَةِ، وَطَبِيعَةِ المَعْنَىٰ**)، (**مَجِيءُ المَصْدَرِ عَلىٰ غَيْرِ المَصْدَرِ**).

وختَاماً:

ما الدِّرَاسةُ سِوىٰ مُحَاولَةٍ لِلوقُوفِ عَلىٰ هذا البَابِ المُوصَدِ دونَ قَولِ الصَّرفِيين وتَوْجِيهَاتِهم! أَردْتُ قَرْعَ البَابِ عليهم فِي مَوَاضِعَ من مُفْرَداتِ القُرآن... لَكن قَد تَكونُ العَجَلَةُ منِّي، أو سُوءُ فَهمِي، وقِلَّةُ بَصِيرَتِي... حَالَ دُونَ فَتحِهِ وَاقْتِحَامِه؛ فَعَسىٰ اللهُ أنْ يُهَيِّئَ مَن يُفْتَحُ له من أُولِي الألبَابِ؛ مَنْ هو أَنْفَذُ بَصِيرَةً، وَأَجْملُ صَبْرًا... يُطِيلُ الوقُوفَ، وَيُدمِنُ قَرْعَ البَابِ فِيمَا جَاءَ من مفردَاتٍ قُرآنِيَّةٍ، وَنَبوِيَّةٍ، وَمَا وَرَد عَن العرَبِ الثِّقَاتِ شِعْرًا وَنَثْرًا...، وَحَسْبِي أَنِّي بَدَأْتُ، وَاجْتَهَدْتُ...

وَصَلَّ اللَّهُمَّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

ثبت المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم.

- أساس البلاغة، للزمخشري؛ تح: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط: الرابعة،١٩٩٠م.
- الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ دراسة تحليلية للإفراد والجمع في القرآن، د. محمد الأمين الخضري، ط: مطبعة الحسين الإسلامية، ط: الأولىٰ، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك لابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- البحر المحيط لأبي حيان؛ تح: صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر – بيروت، ط:١٤٢٠هـ.
- بحوث ومقالات في اللغة د. رمضان عبدالتواب، ط: الخانجي – القاهرة، ط: الثانية، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- بدائع الفوائد لابن القيم، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (المعاني، والبيان، والبديع)، ط: مكتبة الآداب – القاهرة، ط: الأولىٰ، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- تفسير التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، ط: دار سحنون للنشر والتوزيع– تونس، ط: ١٩٩٧هـ

- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري؛ تح: أحمد محمد شاكر، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الأولىٰ،١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للرازي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثالثة، ط: ١٤٢٠هـ.
- حاشية الشهاب، المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي علىٰ تفسير البيضاوي)، ط: دار صادر، بيروت.
- حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولىٰ١٤١٧هـ ط١٩٩٧م.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني؛ تح: محمد علي النجار، ط: دار الهدىٰ، بيروت – لبنان، ط: الثانية، د.ت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي؛ تح: د. أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم د. محمد عبد الخالق عضيمة، ط: دار الحديث، القاهرة، ط: ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني؛ تح: محمود محمد شاكر، ط: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط: الثالثة،١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- رسالتان لابن الأنباري؛ الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، قدم لهما، وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.
- شذرات الذهب دراسة عربية في بيان القرآن الكريم، د. محمود توفيق محمد سعد، ط: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ

- شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك؛ تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط: الأولىٰ،١٣٧٥هـ ١٩٥٥م.
- شرح التصريح علىٰ التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: الأولىٰ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل للزمخشري، تأليف ابن يعيش الموصلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولىٰ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- شروح التلخيص، ط: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسىٰ البابي الحلبي.
- ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنىٰ عليها النحاة آراءاهم د. محمد عبدالفتاح الخطيب، ط: دار البصائر– مصر، ط: ٢٠٠٦م.
- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د. حسين عباس الرفايعة، ص٣٢، ط: دار جرير – عمان، ط: الأولىٰ ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م.
- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، حققه وعلق عليه/ محمد إبراهيم سليم، ط: دار العلم والثقافة– القاهرة.
- في الأصوات العربية، د. كمال بشر، مطبعة المدينة، ١٩٨٣م، ١٩٨٤م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، قرأه وعلق عليه: د. محمود سليمان ياقوت، ط: دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م.
- كتاب المقتضب للمبرد؛ تح: محمد عبدالخالق عضيمة، ط: المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية – مصر، ط: ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- الكتاب لسيبويه؛ تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة: ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد؛ تح: شوقي ضيف، ط: دار المعارف، مصر، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- كتاب المطول في شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازانىٰ، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي؛ تح: عدنان درويش، محمد المصري، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثانية، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- لسان العرب لابن منظور، ط: دار صادر – بيروت، ط: الثالثة ١٤١٤هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي؛ تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولىٰ١٤٢٢هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، ط: المكتبة العلمية – بيروت، د.ت.
- معجم التعريفات للجرجاني؛ تحقيق ودراسة/ محمد صديق المنشاوي، ط: دار الفضيلة، القاهرة، د.ت.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة – دار الفرقان، سوريا، ط: الأولىٰ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م،
- معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم د. أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم- دمشق، ط: الأولىٰ، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
- المعجم المفصل في علم الصرف؛ إعداد: أ. راجي الأسمر، مراجعة د. إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولىٰ، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، وضعه: محمد فؤاد عبدالباقي، ط: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- معجم القراءات، تأليف د. عبداللطيف الخطيب، ط: دار سعد الدين، دمشق، ط: الأولىٰ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- معاني الأبنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي، ط: دار عمار- الأردن، ط: الثانية، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- معاني القرآن للفراء؛ تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: أ. علي النجدي ناصف، ط: دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، مركز تحقيق التراث، ط: الثالثة، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط: دار الفكر- عمان، ط: الأولىٰ، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي؛ تح: مجموعة من المحققين بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ – مكة المكرمة، ط: الأولىٰ، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م.
- من أسرار الاحتباك في القرآن الكريم، أ.د/ شاكر أبو اليزيد الصباغ، ط: مطبعة التركي، ٢٠٠٢م.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني؛ تح: إبراهيم مصطفىٰ، عبدالله أمين، ط: وزارة المعارف العمومية- إدارة إحياء التراث القديم- إدارة الثقافة العامة، ط:١، ١٣٧٦هـ ١٩٥٤م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري؛ تح: علي محمد الضباع، ط: المطبعة التجارية الكبرىٰ.

- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للإمام البقاعي، ط: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

البحوث:

- التبيان في توجيه ما خالف القياس الصرفي في القرآن، دراسة صرفية قرآنية، للدكتور/ عبدالله أحمد أحمد طلبة، منشور في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، العدد السابع والعشرون، الجزء الرابع، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- شواذ الإعلال والإبدال في القرآن الكريم، للدكتور/ فريد بن عبدالعزيز الزامل السُّليم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ فرع القصيم. منشور في مجلة الدراسات اللغوية؛ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية المجلد الثالث، العدد الثاني، ربيع الآخر – جمادىٰ الآخرة١٤٢٢هـ (يوليو – سبتمبر ٢٠٠١م).